هيئة تنظيم
مركز قطر للمال

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
التقرير السنوي ٢٠١٠

مع مرور الأيام، شهد الفن الإسلامي تطوراً متقدماً
إلا أنه بقي مخلصاً لعناصره الأساسية الثلاثة
وهي الوحدة والاتزان والانتظام.

تلك هي حال التنظيم الذي يحتاج إلى المحافظة
على قيمه الأساسية ولكن أيضاً إلى التكيّف
مع الظروف المتغيّرة حوله.

تعمل هيئة التنظيم منذ العام ٢٠٠٥
على إرساء نظام حيوي
ومبتكر يرتكز على أفضل الممارسات العالمية
وعلى بناء ثقة الأسواق في قطر.

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة ...٠٤

الحوكمة ...١٤

مجلس الإدارة ...١٩

الإدارة التنفيذية ...٢٢

مراجعة الأداء ...٢٦

الحسابات المدققة ...٣٧

مسرد ...٥٩

الملاحق ...٦١

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز للمال والأعمال تأسس بمبادرة من الحكومة القطرية في العام ٢٠٠٥ لاستقطاب الشركات العالمية المتخصصة في الأعمال المصرفية والتأمين، إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى بهدف تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في قطر والمنطقة. ويوفر مركز قطر للمال الفرصة للشركات المحلية والعالمية بإنشاء مجموعة واسعة من الأعمال المصرفية وإدارة الأصول والتأمين بموجب نظام تنظيمي يعمل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

وتشكّل هئية تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") الهيئة التنظيمية المستقلة لمركز قطر للمال، التي تأسست لتخويل وتنظيم الشركات والأفراد التي تزاول الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو من خلاله.

وقد عملت هيئة التنظيم على بناء نظام مبني على المبادئ التي تتوافق مع القانون العام المعتمد في أماكن عديدة، وتجمع في عملها
بين الشفافية والاستباقية والمحاسبة.

إرساء الإطار التنظيمي الفعال والمتكامل
تعزيز التعاون والمبادرات الجديدة في العام ٢٠١٠ ... ٠٧
استمرار التحديات في القطاع التنظيمي العالمي ... ١٠
السنوات الخمس القادمة – نافذة إلى فرص كثيرة ... ١٢

يتميّز العام **٢٠١٠** بمضيّ خمس سنوات على إنشاء هيئة التنظيم، ويمكننا جميعاً وكل من ارتبط بهيئة التنظيم في الفترة الماضية أن نفتخر بنجاحنا في بناء إطار تنظيمي صلب لمركز قطر للمال. وتقدم هذه المناسبة الفرصة لي في استعادة إنجازات هيئة التنظيم خلال السنوات الخمس الماضية والتحديات والفرص التي تنتظرنا في المستقبل.

كان العام **٢٠١٠** مميزاً أيضاً من منظور مختلف تماماً. فقد غمرتنا الفرحة جميعاً لنجاح حكومة قطر في الحصول على حق استضافة مباريات كأس العالم في كرة القدم لعام **٢٠٢٢** وما من شأن هذا الإنجاز إلا أن يزيد من أهمية قطر المتنامية عالمياً. كما يحفّز على الاندفاع إلى الأمام لتحقيق "رؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠**" الطموحة والتي تشمل ومن ضمن عدد من الأهداف المهمة التركيز على الحاجة إلى قطاع خدمات مالية موسّع يعكس فعالية أكيدة وتنظيماً جيداً. وتتمتع قطر ببيئة سياسية مستقرة تماماً وبركيزة اقتصادية قوية في قطاعها المالي، وفي زمن يغيب فيه الاستقرار السياسي والاجتماعي عن المنطقة، تؤدي قطر دوراً بارزاً في تسهيل الحوار والسعي إلى السلام في المنطقة. ومع مراعاة هذه الخلفية وخطط النمو الواردة في الرؤية الوطنية، نحن على ثقة من أن قطر ستوفر بيئة جذابة ومثيرة في العقد القادم وما يليه.

إرساء الإطار التنظيمي الفعال والمتكامل

أنشأ مركز قطر للمال إطار عمل قانوني فعال وتنظيم مبني على المبادئ يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية

في استرجاع التقدم الذي حققناه إلى اليوم، من المهم أن نفهم أحجار الزاوية التي أرسي عليها الإطار التنظيمي. فمنذ البداية أدركت الحكومة أهمية إنشاء إطار مؤسسي يؤمن لهيئة التنظيم الاستقلالية الكافية والموارد الوافية والسلطات اللازمة لأداء عملها. إضافة إلى ذلك، نصّ قانون مركز قطر للمال عام **٢٠٠٥** على إطار قانوني واضح وعلى نظام الاستماع إلى النزاعات ودعاوى الاستئناف. وقد أسست هذه العناصر ركيزة صلبة لنجاح نمو مركز قطر للمال وهيئة التنظيم.

منذ تأسيس هيئة التنظيم عام **٢٠٠٥**، أنشأنا نظاماً تنظيمياً مبنياً على المبادئ ويقدم إلى الشركات والعملاء والمستثمرين بيئة للخدمات المالية يمكنهم أن يضعوا كل ثقتهم بها. وقد استمرينا في تحدي أنفسنا لإنتاج نظام تنظيمي يعكس أفضل الممارسات العالمية ويكون في الوقت نفسه ملائماً للمهام التي يضطلع بها مركز قطر للمال ولمتطلبات دولة قطر. ويبني المركز نجاحه على تمكنه من استقطاب أكثر من **١٠٠** شركة جديدة إلى قطر، وعلى استمراره في استقطاب الشركات المالية الرائدة عالمياً للمساهمة في السوق القطرية. فبدءاً من نهاية العام **٢٠١٠**، تتولى هيئة التنظيم تنظيم **٥٩** مؤسسة مالية تعمل في القطاع المصرفي والتأميني وإدارة الأصول وتأتي من مجموعة واسعة من دوائر الاختصاص.

إرساء الإطار التنظيمي الفعال والمتكامل
تعزيز التعاون والمبادرات الجديدة في العام ٢٠١٠
استمرار التحديات في القطاع التنظيمي العالمي ...١٠
السنوات الخمس القادمة – نافذة إلى فرص كثيرة ...١٢

إن النوعية والسمعة اللتان يتمتع بهما نظامنا التنظيمي تأتيان من مستوى المساءلة التي نفرضها على الشركات والأفراد الخاضعين لإشرافنا والتي نفرضها على أنفسنا أيضاً. وتلتزم هيئة التنظيم بالتأكد من أن كافة الشركات المخوّلة والأفراد المعتمدين العاملين بموجب نظامنا ينشطون في الأطر السلوكية الملائمة في السوق ويلتزمون بقواعدنا ومبادئنا. من هنا يأتي التشديد على الدور الأساسي لمهامنا الإشرافية والتنفيذية. فنتوقع من الشركات والأفراد الالتزام بقواعدنا وفي حال عدم الالتزام، فإن العواقب أكيدة.

وكان دور موظفي هيئة التنظيم مركزياً في نجاحها، فقد اعتمدنا مقاربة بجناحين في بناء رأسمالنا الفكري. فعملنا على توظيف خبراء كبار من العالم ومن قطر، كما بادرنا إلى توظيف المواهب التي صقلت مواهبها محلياً، من خلال اختيار المتخرجين والمهنيين القطريين الذين نستطيع تدريبهم وتطويرهم ليصبحوا القادة التنظيميين في قطر المستقبل.

يتمتع فريق عملنا بخبرة شاملة في القطاعين التنظيمي والمالي نابعة من الأسواق العالمية ومن أنظمة تنظيمية متعددة كما لديه الاندفاع والخبرة والمعرفة المحلية. ونعتقد أن هذه الميزة وضعت هيئة التنظيم في موقع متفرّد لمعالجة التحديات التي نشأت في السنوات الخمس الماضية، ولتقديم القيادة بشأن المسائل التنظيمية في قطر والمنطقة.

كما أفدنا من الإرشادات والمساهمات التي أتى بها مجلس إدارة يضمّ خبرات ومهارات استثنائية. فمنذ تعيين أعضائه من قبل مجلس الوزراء للمرة الأولى في العام ٢٠٠٦، أدّى المجلس دوراً حيوياً في ضمان استقلالية هيئة التنظيم، وهي أمر جوهري بالنسبة إلى قدرتنا على العمل بعدالة وفعالية، وفي تأمين الإشراف العالي الفعالية على أنشطتنا. وشكّلت الخبرة والمعرفة الواسعة لأعضاء مجلس الإدارة نقطة قوة مركزية في تطوير هيئة التنظيم ونظامها التنظيمي، وأودّ في هذا السياق أن أعبر عن تقديري العميق لدعمهم وإرشادهم المستمر. وأودّ أيضاً أن أخصّ بالشكر براين كوين الذي تقاعد من مجلس الإدارة في مارس ٢٠١١. وقد قدّم براين كوين مشورة وقيادة لا تقدران بثمن لي شخصياً، ولمجلس الإدارة ككل ولهيئة التنظيم والموظفين فيها، ونحن ممتنون له بذلك.

تعزيز التعاون والمبادرات الجديدة في العام ٢٠١٠

في العام ٢٠١٠، عملنا عن كثب مع الهيئات التنظيمية النظيرة في قطر لتطوير تشريعات مكافحة غسل الأموال، ودعمنا هيئة مركز قطر للمال في جهودها لتنمية قطاعي إدارة الأصول والتأمين.

تركّز نشاطنا المكثّف في العام **٢٠١٠** وفي الأشهر الأولى من العام **٢٠١١** على التعاون المشدّد مع الجهات التنظيمية النظيرة في دولة قطر في مسائل السياسات الأساسية وعلى دعم هيئة مركز قطر للمال في مبادراتها المتصلة بإدارة الأصول والتأمين.

بشكل خاص، عملت هيئة التنظيم في السنة الماضية مع مصرف قطر المركزي عن كثب على قانون الدولة الجديد لمكافحة غسل الأموال، وقد تمكّنا أيضاً من المساهمة في الأعمال المتصلة بهذا الموضوع الرئيسي والتي قامت بها هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من الوزارات والجهات الحكومية. وقد أظهر هذا النشاط الذي تمّ برعاية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قدرة قطر على التحرك بشكل منسّق ومحدّد لمعالجة هذا التهديد العالمي. وتنبع مساهمة هيئة التنظيم من عملها مع واضعي المعايير الدولية ومن المعرفة المعمّقة والتمرّس في مسائل مكافحة غسل الأموال لدى فريق عملها. ونحن حريصون على استمرار هذا التعاون والتنسيق عن كثب في مجالات أخرى ذات الاهتمام المشترك مثل تطوير أسواق رأس المال وإدارة المخاطر والتقنيات الرقابية والتدريب والكفاءة، وتثقيف المستثمر والمستهلك وهي مجالات نملك الخبرة والتمرّس اللازمين لنخوض غمارها.

وعلى ما جاء في كلمتي الافتتاحية للتقرير السنوي لعام **٢٠٠٩**، تساهم هيئة التنظيم بقوة في المبادرات الثلاث التي تعمل عليها هيئة مركز قطر للمال (الذراع التسويقية والتطويرية لمركز قطر للمال)، وهي تطوير صناعة إدارة الأصول في قطر، وتطوير سوق إعادة التأمين، وإنشاء بيئة جذابة لشركات التأمين التابعة الخاصة. وقد اقتضى إعلان هيئة مركز قطر للمال في فبراير **٢٠١٠** عن محطات التركيز الجديدة في استراتيجياتها القادمة، قيام هيئة التنظيم بورشة مكثفة في خلال العام **٢٠١٠** والربع الأول من العام **٢٠١١** تضمنت مراجعة أطر عملها المتصلة بتلك النقاط وإدخال التعديلات اللازمة والعمل عليها لتصبح متوافقة معها.

إرساء الإطار التنظيمي الفعال والمتكامل ...٠٤
تعزيز التعاون والمبادرات الجديدة في العام
استمرار التحديات في القطاع التنظيمي العالمي ...١٠
السنوات الخمس القادمة – نافذة إلى فرص كثيرة ...١٢

في موضوع إدارة الأصول، بادرنا إلى مراجعة شاملة للنظام القائم لنعكس تطورات السوق العالمية ومتطلبات دولة قطر. ولا تقتصر هذه المبادرة على دعم تطوير صناعة إدارة الأصول في مركز قطر للمال فحسب، وإنما توفر أيضاً منصة جذابة للشركات التي تركز على السوق الإقليمية. وتتضمن القواعد الجديدة التي دخلت حيّز التنفيذ في **١** يناير **٢٠١١**، توسيع أنواع صناديق الاستثمار الجماعي وتوضيحها إضافة إلى توسيع قاعدة المستثمرين المحتملين. في الوقت نفسه، عملت هيئة التنظيم على تعزيز فريقي التخويل والإشراف لتسهيل التعامل مع الشركات الجديدة الراغبة في مزاولة الأعمال في مركز قطر للمال أو من خلاله.

أما في ما يخص شركات التأمين وإعادة التأمين التابعة الخاصة، فإن هيئة التنظيم تعمل على وضع إطار عمل من شأنه أن يزيد من خيارات إدارة الأصول المتوفرة للشركات في قطر والمنطقة، ويدعم هدف هيئة مركز قطر للمال في تحويل المركز إلى مركز إقليمي لشركات التأمين التابعة الخاصة. وقد فتح باب التشاور على مقترحات إطار العمل الجديد في العام **٢٠١٠** ومن المتوقع أن تدخل القواعد الجديدة حيّز التنفيذ في خلال العام **٢٠١١**.

لقد أدّى انطلاق الأعمال وتوسّعها في مركز قطر للمال في خلال السنوات الخمس الماضية بدون شك إلى لجوء هيئة التنظيم إلى الخيارات التنفيذية في التعامل مع الخروقات الجدية للأنظمة والقواعد، وهذه الخطوة طبيعية ومتوقعة في تطوّر نظامنا. وأتمّت هيئة التنظيم أولى الإجراءات التأديبية التي اتخذتها ضد شركتين اثنتين في العام **٢٠١٠**، والتي انتهت بفرض الغرامات المالية وسحب التخويل. وتمثل هذه الإجراءات التزامنا بالمحافظة على أعلى المعايير السلوكية في مركز قطر للمال إضافة إلى مستوى المحاسبة المفروض على الشركات المخوّلة لدينا. وبما لا شك فيه، والتزاماً منا بمقاربتنا للمحاسبة، سنستمرّ في نشاطنا التنفيذي بما يتوافق مع الإجراءات الواجبة في كل من الخطوات التنفيذية وسنعلن عن النتائج التي تستتبع خروقات القواعد التي يُرفع الغطاء عنها.

ورغبة منها في دعم مختلف هذه المبادرات والتحديات الجديدة، ركّزت هيئة التنظيم الجهود المتصلة بالتوظيف في العام **٢٠١٠** على بناء الخبرات لديها في مجال مكافحة غسل الأموال وإدارة المخاطر وقطاعي التأمين وإدارة الأصول. وقد استمرّينا أيضاً في التركيز على توظيف المواطنين القطريين في هيئة التنظيم، وقد سررنا بتعيين خبير قطري متمرّس في منصب كبير المديرين في قسم الإشراف المصرفي. واستمرّ برنامج تدريب الخريجين الجامعيين بنجاح واستقطب خمسة مواطنين قطريين في العام **٢٠١٠**. وتشمل خطة العام **٢٠١١** توظيف ستة متخرجين قطريين من ضمن البرنامج. يعكس هذا النجاح الاستمرار بالالتزام في استقطاب الخبرات المحلية وتطويرها على كافة مستويات هيئة التنظيم.

منذ تأسيس هيئة التنظيم عام ٢٠٠٥، أنشأنا نظاماً تنظيمياً مبنياً على المبادئ ويقدم إلى الشركات والعملاء والمستثمرين بيئة للخدمات المالية يمكنهم أن يضعوا كل ثقتهم بها. وقد استمرنا في تحدي أنفسنا لإنتاج نظام تنظيمي يعكس أفضل الممارسات العالمية ويكون في الوقت نفسه ملائماً للمهام التي يضطلع بها مركز قطر للمال ولمتطلبات دولة قطر.

إرساء الإطار التنظيمي الفعال والمتكامل ...٠٤
تعزيز التعاون والمبادرات الجديدة في العام ٢٠١٠ ...٠٧
استمرار التحديات في القطاع التنظيمي العالمي
السنوات الخمس القادمة – نافذة إلى فرص كثيرة ...١٢

استمرار التحديات في القطاع التنظيمي العالمي

المطلوب تغيير جوهري في سلوكيات الشركات والمساهمين تجاه نسب المخاطر المتخذة لعدم استعادة الأزمات الأخيرة.

بالرغم من واقع أن الأضرار والاضطرابات التي لحقت بالأسواق العالمية بل بالاقتصاد العالمي قد انحسرت إلى حد ما في العام ٢٠١٠، بقيت المؤسسات والأسواق المالية رهينة الصدمات غير المتوقعة. فيبقى الإصلاح التنظيمي على أجندة عدد من الدول، وتمرّ الجهات التنظيمية حول العالم في حالة من التقييم والتغيير الذاتي. وبالرغم من تطبيق بعض الإصلاحات، لا يزال عدد من المخاطر الهامة بحاجة إلى المعالجة الفعالة. فعلى الصعيد الدولي، تبقى الحاجة إلى معالجة مسألة المبالغة في اتخاذ المخاطر التي يحفزها النفاذ إلى فرص التمويل برافعة عالية والتي أوصلت إلى الأزمة المالية الأخيرة. فلا يجوز دعم هذه التوجهات في القطاعات المالية التي كانت قائمة حينذاك والتي تبحث عن العوائد المستمرة والضخمة، علماً أن أكثر ما يثير القلق أنها تعود إلى الواجهة اليوم، فيجب أن تحدّد العوائد على أساس حدود مخاطر أكثر تحفظاً.

تؤدي المؤسسات المالية دوراً بالغ الأهمية في دعم المجتمع والطموحات الوطنية، وعلى هذه المؤسسات أن تركز على توفير العوائد المعقولة التي تتوافق مع توصيف المخاطر الاحترازي المفهوم جيداً. فلا يجوز أن يستمرّ تضخيم الأرباح القصيرة الأمد من خلال اتخاذ المخاطر غير المفهومة أو غير المضبوطة في أن يكون نموذجاً مقبولاً للأعمال. كذلك، يجب أن يدرك المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصالح أن البنوك وغيرها من المؤسسات المالية لا يمكن أن تستمر في توفير عوائد تبلغ أضعاف معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي، إن أرادت البنوك أن تبقى مستقرة وأن تبقى كيانات يمكن الاعتماد عليها في اقتصاداتنا.

فأي آثار سيتركها هذا التغيير في المقاربة على هيئة التنظيم؟ أولاً سنستمرّ في العمل بحيوية مع الهيئات التنظيمية الخارجية والمحلية على تشجيع إدارات الشركات المنظمة والمستثمرين في تلك الشركات على فهم العواقب المتأتية عن السعي إلى عائدات أضخم بشكل أفضل. ثانياً، سنعمل على مراجعة معدلات تحمّل المخاطر لدى الشركات المنظمة في مركز قطر للمال للتأكد من أنها تعمل لمصلحة السلامة الطويلة الأجل للأسواق والشركات والعملاء والمستثمرين. وأيضاً سنعمل على التأكد من أن هذه الأنشطة تخضع لمراقبة أكثر فعالية. ثالثاً، تعمل هيئة التنظيم على خطة تساهم في زيادة مستوى الوعي بالنسبة إلى أهمية الحوكمة الصالحة وإدارة المخاطر الفعالة في القطاع المالي القطري عامة. كخطوة أولى، سنقوم بتعزيز التزامنا وتعاوننا مع الشركات والأفراد في مركز قطر للمال وسنعمل معهم على تحديد مكامن الخطر الناشئة.

نحن أمام فرصة استثنائية لتطوير قطاع خدمات مالية في قطر لا ينحصر دوره فقط في تلبية المتطلبات المتزايدة لاقتصاد يتوسّع بسرعة بل أيضاً احتياجات المنطقة بصورة أشمل.

وتقف هيئة التنظيم مستعدة لأداء دورها في هذا الميدان، بالاشتراك مع الهيئات النظيرة في الدولة، للمساهمة في عمل قطر على مواجهة هذا التحدي.

إرساء الإطار التنظيمي الفعال والمتكامل ...٠٤
تعزيز التعاون والمبادرات الجديدة في العام ٢٠١٠ ...٠٧
استمرار التحديات في القطاع التنظيمي العالمي ...١٠
السنوات الخمس القادمة – نافذة إلى فرص كثيرة

السنوات الخمس القادمة – نافذة إلى فرص كثيرة

ستكون الهيئة التنظيمية الموحدة عاملاً أساسياً في دعم تطلعات قطر وإطلاق الفرص الهائلة المطروحة في خطط النمو والاستثمار القطرية.

عند النظر إلى العام **٢٠١١** وما بعده، يتضح أن ما تقدمه قطر من مزيج بين الطموح المتقدم والنمو الاقتصادي القوي والاستقرار السياسي يوفر فرصاً استثنائية بالنسبة إلى الخدمات المالية في قطر. يشكل التطور الاقتصادي أحد الأعمدة الأربعة في رؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠**. وتركّز استراتيجية التنمية الوطنية القطرية الأولى التي تغطي الفترة الممتدة من العام **٢٠١١** إلى العام **٢٠١٦** بالأخص على تنمية القطاع المالي كوسيلة لتنويع الاقتصاد القطري. ونحن نتطلع إلى توفير البنية التحتية التي تدعم هذا التنويع. وكما سبق وأشرت، تضع الرؤية الوطنية الرهان عالياً وقد اعترفت الحكومة بـ "أن الحاجة لا تزال قائمة إلى المزيد من الخطوات لتعزيز التنافسية واستقطاب الاستثمار في ظل اقتصاد دولي ديناميكي لا تقيّده الحدود الجغرافية" لتحقيق هذه الرؤية. وقد سبق للحكومة أن اتخذت بعض تلك الخطوات من خلال استباق تخصيص مبلغ **١٧٠** مليار دولار للاستثمار في مشاريع جديدة وصولاً إلى كأس العالم **٢٠٢٢** لكرة القدم. يوفر هذا الاستثمار فرصة ملحوظة لشركات الخدمات المالية للنمو من خلال تمويل المشاريع وتمويل المؤسسات والتأمين، إضافة إلى إدارة الأصول. ولكن إن لم تتم إدارة هذه الفرص ومستويات النمو العالية المتوقعة بصورة جيدة، قد تكون مصدراً لمخاطر لا يستهان بها.

أما بنية التنظيم المالي في قطر فهي بعيدة كل البعد عن الكمال. ففيما يلتزم مركز قطر للمال بالمعايير العالمية ويطبق هذه المعايير، يبقى بعض المجالات الأخرى في السوق المحلية خاضعاً لنسبة أدنى من التنظيم، أو يبقى بعض المجالات الأخرى غير منظم أبداً. ولدائماً أقرّت الحكومة بأهمية إنشاء إطار عمل تنظيمي شامل ومتكامل وفعال. وفي العام **٢٠٠٧**، أعلنت الحكومة عن نيتها إنشاء هيئة تنظيمية موحدة ومتكاملة لدولة قطر، وهو هدف تستمر بالالتزام به. فالفوائد الناتجة عن الهيئة التنظيمية الموحدة والمتكاملة كبيرة ومنها ضمان تطبيق المعايير الرفيعة المتناسقة في كافة الأسواق القطرية إضافة إلى نمو فرص الخدمات المالية في قطر. ومع الوقت، ستفيد هذه المبادرة في تنويع الاقتصاد القطري، وتخفيف مواضع الشك والتكاليف الإدارية بالنسبة إلى المشاركين في السوق المالية، وإنتاج بيئة تنظيمية وتنفيذية فعالة في مجال الخدمات المالية من خلال التأكد من أن كافة الخدمات المالية التي تتم مزاولتها في دولة قطر مرخصة وفقاً للأصول وتخضع لرقابة فعلية. من خلال العمل وفقاً للمعايير الدولية، ستفيد الهيئة التنظيمية الموحدة والمتكاملة في ضمان أن الشركات المحلية في موضع متقدم يؤهلها لتحقيق طموحاتها العالمية.

وكما كانت الحال عند تأسيس هيئة التنظيم في العام **٢٠٠٥**، من المهم أن يكون إطار العمل المؤسسي في الهيئة التنظيمية الموحدة والمتكاملة مبنياً بصورة مناسبة تؤهله دعم هذه الهيئة. فيجب أن تكون الهيئة التنظيمية الموحدة والمتكاملة مستقلة بما لا يترك مجالاً للشك، وتتمتع بالموارد الوافية وتلتزم بالممارسات العالمية الفضلى وتملك السلطات الكفيلة بتحقيق أهدافها التنظيمية، وأي مساومة على هذه المبادئ الأساسية ستترك قطر بمواجهة تحدٍ ملحوظ في سعيها إلى تحقيق تطلعاتها للعام **٢٠٣٠**.

نحن على ثقة من أن الحكومة تعرف أهمية "البناء بالصورة الصحيحة". وما انفكت قطر عن إظهار التزامها العميق بالمعايير العالية وبالشفافية والمساءلة. من خلال مركز قطر للمال، قدّمت الدولة بيئة آمنة ومبتكرة للأعمال المالية الأخلاقية، وبفضل ذلك، وخلال السنوات الخمس الماضية، أخذ موقع قطر كمشارك دولي في الأسواق المالية يتنامى وهو في نمو مستمرّ.

نحن أمام فرصة استثنائية لتطوير قطاع خدمات مالية في قطر لا ينحصر دوره فقط في تلبية المتطلبات المتزايدة لاقتصاد يتوسّع بسرعة بل أيضاً احتياجات المنطقة بصورة أشمل. وتقف هيئة التنظيم مستعدة لأداء دورها في هذا الميدان، بالاشتراك مع الهيئات النظيرة في الدولة، للمساهمة في عمل قطر على مواجهة هذا التحدي.

فيليب ثورب

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

أبريل **٢٠١١**

الحوكمة المؤسسية الجيدة هي الآلية التي تضمن الشفافية، والنزاهة، والإستقلالية، والمحاسبة، والإنصاف. وتلتزم هيئة التنظيم بتقديم أفضل الممارسات والقيادة في هذا المجال.

إطار الحوكمة

دور مجلس الإدارة

ينصّ قانون مركز قطر للمال على أنّ هيئة التنظيم مسؤولة أمام مجلس إدارتها. ويكمن دور مجلس الإدارة في تحديد الوجهة الاستراتيجية لهيئة التنظيم، وفي الإشراف على تسيير الأعمال من قبل الإدارة التنفيذية، ووضع السياسات، وضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر. ويُطلب من أعضاء مجلس الإدارة التمتع بالخبرة والتمرّس الكبيرين في تنظيم الخدمات المالية. وبموجب القانون، يجوز أن يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة ستة أعضاء يعيّنهم مجلس الوزراء.

هيكل الحوكمة

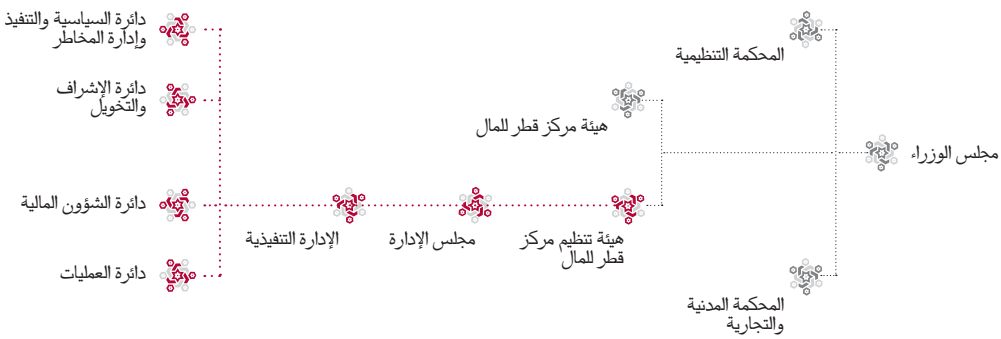

مجلس الإدارة

خلال العام **٢٠١٠**، تشكّل مجلس الإدارة من خمسة أعضاء. وقد تم تعيين السيد فيليب ثورب، رئيساً لمجلس إدارة هيئة التنظيم ورئيسها التنفيذي في مارس **٢٠٠٥**. وجمع المجلس بين أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين هم جان- فرانسوا لوبتي، وأندرو شينغ، وروبرت أو سوليفان، وبراين كوين. وقد تم تعيين المدراء الرئيسيين غير التنفيذيين من قبل مجلس الوزراء في مارس **٢٠٠٦** وأعيد تعيينهم في مارس **٢٠٠٩** لولاية جديدة مدتها ثلاث سنوات. وعقب اجتماع مجلس الإدارة في مارس **٢٠١١**، قدّم براين كوين استقالته بعد خمس سنوات من الخدمة المميزة.

اجتماعات المجلس

اجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في العام **٢٠١٠**، بالإضافة إلى أربعة اجتماعات تمت هاتفياً لمعالجة بعض المسائل المعينة.

وفي الاجتماعات، نظر المجلس في عدة مسائل قائمة بما فيها مراجعة التقارير المالية الربعية، والتقرير الشهري الذي يرفعه الرئيس التنفيذي إلى مجلس الإدارة، والميزانية السنوية، والبيانات المالية المدققة، والأهداف التنظيمية لهيئة التنظيم، ومسائل أخرى على غرار التعديلات على القواعد، والمسائل التشريعية، والسياسات التنظيمية، ومسائل التنفيذ. أما المسائل الأساسية التي بحث فيها المجلس في العام **٢٠١٠** في مجال السياسات فتتعلق بتطوير وتعديل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وصناديق الاستثمار الجماعي في مركز قطر للمال، ونظام شركات التأمين التابعة الخاصة وشركات الوساطة التأمينية، وغيرها من الأمور الأخرى المتعلقة بالسياسات التنظيمية لضمان استمرار هيئة التنظيم في تلبية أفضل الممارسات العالمية.

وتوافقاً مع الممارسة الفضلى القاضية بدوران المدققين الماليين، وافق مجلس الإدارة على استبدال المدققين الخارجيين في إرنست أند يونغ، الذين خدموا كمدققين ماليين لهيئة التنظيم لمدة خمس سنوات، بالمدققين في شركة كي بي أم جي الذين كلّفوا بتدقيق بيانات هيئة التنظيم للسنة المنتهية في **٣١** ديسمبر **٢٠١٠**.

لجان مجلس الإدارة

يتمتع المجلس بالسلطات التي تخوّله تأسيس اللجان التي من شأنها أن تتخذ الاجراءات وتقدم الاستشارات حول مواضيع معينة. يتضمن قرار الحوكمة الصادر عن مجلس الإدارة تأسيس لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة التعيينات والأجور، ويحدّد هذا القرار طبيعة عمل هذه اللجان وعضويتها. ويجوز تأسيس لجان إضافية في حال ارتأى مجلس الإدارة ذلك.

لجنة التدقيق والمخاطر

تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من مديرين رئيسيين غير تنفيذيين وهما روبرت أو سوليفان (رئيس اللجنة) وبرايان كوين.

تركّز لجنة التدقيق والمخاطر خاصة على رصد ومراقبة ما يلي:

- فعالية السياسات والاجراءات والضوابط الداخلية في هيئة التنظيم بما فيها إعداد التقارير المالية؛
- الامتثال إلى المتطلبات القانونية وغيرها؛
- وظيفة التدقيق الداخلي وشركة التدقيق الخارجي؛
- فعالية إطار عمل إدارة المخاطر؛
- استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث.

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر أربع مرات في العام **٢٠١٠**، واستكملت الاجتماعات عن طريق تبادل المعلومات في الفترة التي تفصل في ما بينها. حضر الاجتماعات رئيس قسم التدقيق الداخلي وأعضاء من الإدارة التنفيذية بناء على دعوة موجهة إليهم بحسب موضوع النقاش. وقد عُرضت كافة المسائل المهمة على مجلس الإدارة، وتمّ تزويد المجلس بمحاضر اجتماعات اللجنة للاطّلاع عليها.

وفي العام **٢٠١٠**، تم إدخال تطورات بارزة على خطة استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث. فأنشىء مركز المعلومات الثانوي وموقع عمليات الطوارىء. ويتم حالياً تخزين البيانات الحساسة في مركز ثان للمعلومات في الوقت الفعلي للتخزين الأصلي. كما أجري اختبار تطبيقي شامل لخطة استمرارية الأعمال على مرّ السنة. وسيتم إدخال المزيد من التحسينات في العام **٢٠١١**.

وترى لجنة التدقيق والمخاطر أن تستمرّ هيئة التنظيم في وضع السياسات والضوابط المناسبة لمختلف مجالات الأعمال والعمليات فيها. يقوم قسم التدقيق الداخلي وإطار عمل إدارة المخاطر بالمهام الموكلة إليهما ويوفران الضمانة بأن العمل جارٍ بانتظام على تحديد الفرص للتحسين المستمر ومعالجة هذه الفرص.

الحوكمة المؤسسية الجيدة هي الآلية التي تضمن الشفافية، والنزاهة، والإستقلالية، والمحاسبة، والإنصاف. وتلتزم هيئة التنظيم بتقديم أفضل الممارسات والقيادة في هذا المجال.

لجنة التعيينات والأجور

تتألف عضوية لجنة التعيينات والأجور من جان-فرانسوا لوبتي (رئيس اللجنة)، وأندرو شينغ، وفيليب ثورب.

تركز لجنة التعيينات والأجور خاصة على النظر في التوصيات وتقديم التوصيات المتصلة بالأمور التالية:

- التعيينات القادمة في مجلس الإدارة والتخطيط لخلافة المجلس؛
- سياسة مجلس الإدارة في ما يتعلق بجميع جوانب تعيين المدراء التنفيذين وأجورهم.

اجتمعت لجنة التعيينات والأجور أربع مرات خلال العام، وفي كل اجتماع، راجعت اللجنة التحديث العام حول مسائل الموارد البشرية ومنها التقدم المحرز في مجال توظيف وتدريب المواطنين القطريين. وتشمل أبرز التوصيات التي رفعتها اللجنة إلى مجلس الإدارة المسائل المتصلة بتعيين المدير التنفيذي لدائرة السياسة والتنفيذ وإدارة المخاطر وضمان المشاركة في صندوق التقاعد المخصص للمواطنين القطريين في الدولة.

التقييم الداخلي في مجلس الإدارة

الممارسات داخل المجلس وإيجاد الطرق لتحسين الفعالية النوعية والكمية. وقد تم هذا التقييم من خلال إجابة أعضاء مجلس الإدارة على سلسلة من الأسئلة المفصلة، كما أبدوا التعليق على مجموعة من المواضيع. وقد جاءت النتائج إيجابية في ما يتصل باجتماعات مجلس الإدارة، ووضع السياسات من قبل المجلس، وممارسات الإدارة المالية في هذا التقييم. وسيتم استكمال المراجعة المخصصة للنتائج الناشئة عن هذا التقييم وللمواضيع التي تتطلب المزيد من التطوير في العام ٢٠١١.

حضر كافة أعضاء المجلس كافة اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان خلال العام ٢٠١٠، ولم تسجّل أي غيابات.

من اليمين إلى اليسار | جان-فرانسوا لوبتي، فيليب ثورب، براين كوين، روبرت أو سوليفان، "تان سري" أندرو شينغ

فيليب ثورب

يتولى السيد فيليب ثورب منصب رئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم ورئيسها التنفيذي منذ مارس **٢٠٠٥** . في بداية مسيرته المهنية، عمل كمحامي مرافعة ومحامي إجراء في نيوزيلندة. انتقل عام **١٩٨١** إلى هونغ كونغ حيث شغل العديد من المناصب العليا لدى "لجنة هونغ كونغ للأوراق المالية". عام **١٩٨٧** ، تمّ تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي لسوق هونغ كونغ للعقود الآجلة. وتشمل المناصب الأخرى التي شغلها فيليب ثورب: الرئيس التنفيذي لـ"جمعية المتداولين والوسطاء في العقود الآجلة"، الرئيس التنفيذي لـ"سوق لندن للسلع"، الرئيس التنفيذي لـ"منظمة تنظيم إدارة الاستثمارات"، ومدير تنفيذي لدى "هيئة الخدمات المالية" البريطانية، والرئيس التنفيذي لمعهد الأسواق المالية ومقرّه واشنطن العاصمة. عام **٢٠٠٢** ، كُلف فيليب ثورب بالإشراف على بناء إطار العمل القانوني والآليات التنظيمية التي أدت إلى إنشاء هيئة دبي للخدمات المالية عام **٢٠٠٤** ، وذلك قبل أن يتولى منصبه الحالي كرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

"يوفر مشهد الهيئة التنظيمية الموحدة فرصة للبناء على الأسس التنظيمية الصلبة التي أرستها هيئة التنظيم. نحن على استعداد للعمل مع شركائنا لإرساء تنظيم بمستوى عالمي في كل الأسواق كما لدعم وحماية الاستثمارات الرئيسية للحكومة في قطر والمنطقة."

جان- فرانسوا لوبتي

خلال خبرته في الحقل المصرفي، تولّى السيد لوبتي منصب الرئيس التنفيذي في بنك "أندوسويز"، ثمّ منصب رئيس مجلس إدارة "لجنة مخاطر السوق" في مجموعة "بي أن بي باريبا" ويشغل اليوم منصب مدير رئيسي غير تنفيذي في "بي أن بي باريبا". أمّا في الحقل التنظيمي، فقد عمل في فرنسا كرئيس "مجلس أسواق العقود الآجلة"، ورئيس "مجلس الأسواق المالية"، ورئيس "لجنة عمليات البورصة"، ورئيس "المجلس الفرنسي الوطني للمحاسبة" (وهو بالتالي عضو في "معهد هيئة الأسواق المالية" في باريس)، وعضو "لجنة تنظيم الأعمال المصرفية والمالية"، وعضو "لجنة مؤسسات الائتمان ومؤسسات الاستثمار". ويشغل السيد لوبتي اليوم منصب عضو غير تنفيذي في "لجنة مخاطر السوق" في "بي أن بي باريبا".

"يمثل النمو الاقتصادي الكبير في قطر والمنطقة فرصاً هائلة للشركات النوعية. لقد بنت هيئة التنظيم بنية تنظيمية مألوفة لدى الشركات العالمية وتوفّر الفرصة للمنافسة في بيئة عادلة وشفافة."

"تان سري" أندرو شينغ

عمل السيد "تان سري" أندرو شينغ لمدّة سبع سنوات كرئيس لجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونغ كونغ. شغل مناصب عليا في "بنك نيغارا ماليزيا"، والبنك الدولي وهيئة النقد المالية في هونغ كونغ. ترأس اللجنة الفنية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO ، إضافة إلى العديد من لجان منتدى الاستقرار المالي، ومجموعة وزراء المالية الاثنين والعشرين ومحافظي المصارف المركزية. ويعمل كمستشار رئيسي للجنة تنظيم المصارف الصينية، كما أنه عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة الخزانة الوطنية في ماليزيا. وبمناسبة عيد ميلاد جلالة ملك ماليزيا في **٥** يونيو **٢٠١٠** ، منح جلالة الملك جائزة "بانغليما سيتيا ماهكوتا" إلى السيد أندرو شينغ، الذي بالتالي حصل على لقب "تان سري"، وهو ثاني أهم لقب فيديرالي يعطى في ماليزيا.

"ستستمر الأسواق المالية بمواجهة التحديات المفصلية الناشئة عن الأحداث الاقتصادية الجذرية في الأعوام الماضية والتغيرات المستمرة في القوة الاقتصادية العالمية والإقليمية. وعلينا أن نبقى جميعاً على حذر وأن نتأكد من أننا كمنظمين يمكننا التصرّف إزاء الحاجة إلى التغيير."

روبرت أو سوليفان

شغل السيد سوليفان منصب نائب الرئيس في "مجموعة الإشراف على المصارف" التابعة لبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. كما تولّى مسؤولية الإشراف على التحقيقات المالية التي شملت منظمات مصرفية أجنبية تعمل في نيويورك. وكان مسؤولاً عن الإشراف على برامج المساعدات الفنية المختلفة لصالح هيئات الإشراف على المصارف العاملة في الخارج.

"يعتمد الإشراف الفعال على الجمع بين الموارد البشرية المناسبة والتي تتمتع بالخبرات الواسعة والعميقة والمدعومة بالبنية التحتية والأنظمة القوية. وقد أنشأت هيئة التنظيم بنية صلبة تجمع بين الخبرة الدولية العميقة والموهبة المحلية القوية."

براين كوين

تولّى السيد كوين سابقاً منصب المدير التنفيذي لإدارة الإشراف والرقابة ومنصب نائب المحافظ بالوكالة في بنك إنكلترا. كما شغل مناصب سابقة في بنك إنكلترا وصندوق النقد الدولي، وكان عضواً في لجنة بازل للمشرفين، ورئيساً للجنة الإشراف الخاصة باللجنة التنفيذية للمحافظين. وعمل مستشاراً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وعدد من المصارف المركزية والهيئات الإشرافية. وشغل السيد كوين منصب عضو غير تنفيذي في مجالس إدارة عدد من المؤسسات المالية وهو حالياً عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة شركة غنوورث للتأمين العقاري المالي المحدودة، كما أنه عضو في لجنة الرقابة المالية لاتحاد كرة القدم ورئيس مجلس إدارة شركة بفالكو المحدودة. والسيد كوين أستاذ فخري في مادة الاقتصاد في جامعة غلاسكو وقد تولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة سلتيك سابقاً وهو عضو في معهد المصرفيين المعتمدين في اسكتلنده.

"في السنوات الخمس الماضية، أنشأت هيئة التنظيم إطار عمل تنظيمي بمستوى عالمي سيستمر بتوفير الدعم الأساسي إلى الأسواق المالية القطرية، التي تشهد نموا متصاعداً."

٠١ ٠٢ ٠٣
٠٤ ٠٥ ٠٦

يتضمن قرار الحوكمة المتخذ من مجلس الإدارة المسؤوليات المتعلقة بأدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. فيكون الرئيس التنفيذي مسؤولاً أمام المجلس عن الأعمال الإدارية والعمليات اليومية في هيئة التنظيم، ويقدم تقريراً شهرياً مكتوباً حول هذه الأنشطة إلى المجلس.

يتألف فريق الإدارة التنفيذية من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي، ورؤساء الدوائر الأربع وهم: المدير التنفيذي لدائرة السياسة والتنفيذ وإدارة المخاطر، والمدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتخويل، ورئيس دائرة الشؤون المالية، ورئيس دائرة العمليات. يتمتع كل عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية بخبرة واسعة في قطاع الخدمات المالية ومجال التنظيم.

٠١. فيليب ثورب
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ترد التفاصيل الخاصة بخلفية السيد ثورب وخبرته في القسم المخصص لأعضاء مجلس الإدارة.

٠٢. مايكل رايان
نائب الرئيس التنفيذي

انضم مايكل رايان إلى هيئة التنظيم في العام **٢٠٠٩** كنائب للرئيس التنفيذي. بدأ مايكل راين مسيرته كمحام في مكتب "كادوالادر، ويكرشام وتافت" في نيويورك، وتخصص في قانون الشركات والأوراق المالية والمصارف. وفي العام **١٩٩٤**، انضم إلى "سي أس فيرست بوسطن" كمستشار قانوني كبير لمجموعة المشتقات الأميركية الشمالية التابعة لها. في العام **١٩٩٦**، انضم إلى ميريل لينش وتولى منصب المستشار العام لبنك ميريل لينش الدولي المحدود، وهو البنك الدولي الأساسي للمجموعة. وبعد العمل سنة مع مجموعة ميريل لينش للأسهم في لندن، عيّن عضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لبنك ميريل لينش الدولي المحدود. وتولى هذا المنصب لمدة ثماني سنوات قبل الانضمام إلى هيئة التنظيم. إثر عملية الدمج بين ميريل لينش وبنك أوف أميركا في العام **٢٠٠٩**، تم تعيينه أيضاً في منصب الرئيس التنفيذي للشركتين المدمجتين في إيرلندا كما كان عضواً في اللجنة الاستشارية لرئيس مجلس الوزراء لمدة سبع سنوات قبل تولّيه منصبه الجديد في الدوحة.

٠٣. مايكل ليسير
المدير التنفيذي، دائرة الإشراف والتخويل

يملك السيد ليسير خبرة **٣٥** عاماً من الإشراف على المصارف والمؤسسات المالية. حصل السيد ليسير على جائزة هاورد ه. مكورميك للامتياز في الإشراف المصرفي الدولي، وقد عمل في وظيفة نائب رئيس قسم الإشراف على البنوك في دائرة المصارف في ولاية نيويورك حيث كان مسؤولاً عن الإشراف على مؤسسات استقبال الودائع. وقد ترأس عدة أقسام في دائرة المصارف في ولاية نيويورك، حيث تولى الإشراف على المصارف الكبرى والمصارف الأجنبية والدعم التقني والبحثي كما شغل منصب محقق مصرفي رئيسي. وتولى أيضاً مهام التحقيق العابرة للحدود والتعاون التنظيمي الدولي. وقد حاز السيد ليسير على إجازة في العلوم الاقتصادية من جامعة سيتي كولدج في نيويورك.

٠٤. جورج بيكيرينغ
مدير تنفيذي، دائرة السياسة والتنفيذ وإدارة المخاطر

تمتد خبرة السيد بيكيرينغ في مجال التنظيم والأسواق المالية إلى أكثر من ثلاثين سنة. شغل السيد بيكيرينغ مؤخراً منصب رئيس دائرة إدارة الأموال والأعمال المصرفية في مصرف كندا حيث كان مسؤولاً عن سياسة الوكيل المالي في الدين الحكومي، والاحتياطات الخارجية، وإدارة المخاطر، والأنشطة المصرفية الحكومية للمصرف. كما عمل كمستشار للمحافظ وأمين سر المجلس الحاكم من العام **٢٠٠٤** إلى العام **٢٠٠٥**. وكان عضواً في لجنة مراجعة الاستقرار المالي من العام **٢٠٠١** وحتى العام **٢٠١٠** ورئيس اللجنة الكندية لصرف العملات الأجنبية من العام **٢٠٠٤** وحتى العام **٢٠٠٨**.

عمل السيد بيكيرينغ في بنك التسويات الدولية من العام **١٩٩٠** إلى العام **٢٠٠١** وفي بنك النقد الدولي من العام **١٩٨٢** إلى العام **١٩٨٦**. وكان أول من ترأس تمثيل آسيا والهادئ في بنك التسويات الدولية في هونغ كونغ. وهو يحمل شهادة بكالوريوس في التجارة و ماجستير في العلوم الاقتصادية من جامعة كارلتون في أوتاوا (كندا).

٠٥. جاي بيرومل
رئيس دائرة الشؤون المالية

قبل انضمامه إلى هيئة التنظيم، شغل السيد بيرومل منصب الرئيس المالي في هيئة دبي للخدمات المالية. وقبل ذلك، تولى السيد بيرومل مناصب رئيسية عليا في كندا وهونغ كونغ. ويملك خبرة ما يزيد عن **٢٥** عاماً في القطاع المالي تضمنت مهاماً دولية مع مؤسسات عالمية مثل HSBC و Citibank وهو حائز على شهادة محاسب إداري معتمد من مؤسسة خبراء المحاسبين الإداريين في المملكة المتحدة وعلى شهادة محاسب معتمد من مؤسسة خبراء المحاسبة في سريلنكا.

٠٦. إيان شيفرز
رئيس دائرة العمليات

عمل السيد شيفرز في قطاع الخدمات المالية لأكثر من **٢٠** عاماً في أوروبا، وأفريقيا، والولايات المتحدة. وقبل انضمامه إلى هيئة التنظيم، شغل السيد شيفرز عدداً من المناصب القيادية الرئيسية الإقليمية والعالمية في ميريل لينش، ومنها رئيس دائرة الشؤون الإدارية لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، ورئيس دائرة الشؤون الإدارية لأسواق الأسهم العالمية، ورئيس دائرة العمليات في أسواق الأسهم لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، ورئيس دائرة الشؤون الإدارية للأعمال المصرفية الاستثمارية العالمية. يحمل السيد شيفرز شهادة في العلوم الاقتصادية من جامعة ريدينغ في إنجلترا، وهو محاسب إداري معتمد وعضو في جمعية أمناء الخزانة المؤسسية.

- استقطاب الشركات الجديدة وتعزيز العمليات
- المقاربة المبنية على المخاطر في التنظيم

تولّي القيادة في موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ...٢٨
نظام جديد لصناديق الاستثمار الجماعي ...٢٩
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة وشركات الوساطة التأمينية ...٣٠
التعاون الدولي ...٣٠
مجموعة عمل أسواق رأس المال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ...٣١
تحسين الالتزام مع الشركاء ...٣٢
التدريب والكفاءة ...٣٢
التنفيذ ...٣٤
إدارة المخاطر الإحترازية الكلية ...٣٤
تطوير الموارد البشرية ...٣٥
المراجعة المالية ...٣٦

استمرّت هيئة التنظيم في مزاولة أنشطتها القائمة واتخاذ المبادرات الخاصة بالسياسات في العام **٢٠١٠** عقب الانتعاش القوي للاقتصاد القطري والأداء المهم للأسواق المالية القطرية. فبعد التباطؤ الملحوظ الذي أصاب الاقتصاد القطري في العام **٢٠٠٩**، عاد وتوسع بنسبة **١٦٪** في العام **٢٠١٠**. وقد حافظت معدلات الفائدة على نسبة منخفضة طوال السنة إذ اعتمد مصرف قطر المركزي سياسة نقدية مبنية على التكيّف مع الأوضاع القائمة. وبالنظر إلى الارتفاعات الحادة في أسعار النفط والانتعاش المستمر في الاقتصاد العالمي، فإن توقعات النمو للعام **٢٠١١** وما بعده تظهر إيجابية عالية.

ومع تزايد وتيرة النمو الاقتصادي في قطر ودول الخليج بشكل عام، شهدت الشركات المخولة في مركز قطر للمال توسعاً وتزايداً مستمراً في أعمالها خلال العام **٢٠١٠**.

وقد تركزت العناصر الأساسية لنشاط هيئة التنظيم حول التحسينات المستمرة في مهام الإشراف والتخويل، واكتمال مبادرة أساسية في مجال السياسات حول مكافحة غسل الأموال، وإطلاق عدد من المبادرات الجديدة الخاصة بالسياسات، وازدياد نشاط فريق التنفيذ. كما شددت هيئة التنظيم بشكل ملحوظ على تحديد وضبط المخاطر الاحترازية التي قد تؤثر على المؤسسات المالية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، عملت هيئة التنظيم على زيادة التعاون مع الجهات التنظيمية الأخرى الأساسية في القطاع المالي من خلال العديد من المبادرات. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن هيئة التنظيم جددت جهودها لتعزيز قاعدة الموظفين العاملين فيها.

استقطاب الشركات الجديدة وتعزيز العمليات

الاستثمار المستمرّ في فريق عملنا وفي أنظمة تكنولوجيا المعلومات يضمن قدرة هيئة التنظيم على مجاراة أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال وغيرها من الهيئات التنظيمية البارزة.

خلال العام **٢٠١٠**، واصلت هيئة التنظيم تعزيز إطار عملها الرقابي عن طريق تبسيط العمليات، وتعزيز الكفاءات، وتعديل القواعد. واستثمرت هيئة التنظيم في موظفين وخبرات إضافية في تعيينات أساسية شملت رئيساً جديداً لقسم الإشراف على التأمين ورئيساً جديداً لقسم التخويل، وتأسيس فريق متخصص في الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يكمن هدفنا في ضمان توافق البيئة التنظيمية في قطر مع المبادىء الأساسية للرقابة على البنوك، وشركات التأمين، والأوراق المالية، وبقائها على قدم المساواة مع الأفضل في العالم.

قامت هيئة التنظيم في العام **٢٠١٠** بتأسيس منصة لتقديم الطلبات الكترونياً بهدف تسهيل عملية تقديم الطلبات للأفراد المعتمدين، وتبسيطها، وجعلها أكثر فعالية. في العام **٢٠١١** وللمرة الأولى ستبدأ جميع الشركات المخولة بتقديم تقاريرها الاحترازية الكترونياً.

وخلال العام **٢٠١٠**، منح مركز قطر للمال تسعة تراخيص لمزاولة الأنشطة المسموح بها في المركز أو من خلاله. ومع نهاية العام نفسه، بلغ عدد الشركات العاملة في مركز قطر للمال **١٠٤** شركات، من بينها **٥٩** شركة تزاول الأنشطة المنظمة (مقابل **١١١** شركة في نهاية **٢٠٠٩**). (أنظر الملحق ١).

بالإضافة إلى ذلك، تمّ اعتماد **١٣٩** فرداً جديداً لممارسة الوظائف قيد الضبط. ومع نهاية العام **٢٠١٠**، بلغ عدد الأفراد المعتمدين لممارسة الوظائف المضبوطة بموجب نظام مركز قطر للمال **٥٠١** فرد مقابل **٥٢١** فرداً في نهاية العام **٢٠٠٩**.

ويعود سبب الانخفاض البسيط في عدد الشركات الناشطة والأفراد المعتمدين خلال العام **٢٠١٠** إلى انسحاب عدد من الشركات نتيجة الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى انخفاض نسبي في عدد الطلبات. ولكن مع نهاية العام **٢٠١٠**، عاد عدد الطلبات إلى الارتفاع ووصل إلى مجموع **٢٧** طلباً قيد الدرس حالياً.

يتضمن الملحق رقم **٢** جدولاً يبيّن توجهات عدد الشركات المخولة والأفراد المعتمدين على مر السنوات الخمس الماضية.

المقاربة المبنية على المخاطر في التنظيم

استمرت هيئة التنظيم في اعتماد المقاربة المبنية على المخاطر في التنظيم، وبادرت إلى مراجعة عدد من المواضيع ومنها ضوابط مكافحة غسل الأموال.

تعتمد هيئة التنظيم على المقاربة المبنية على المخاطر في التنظيم وتركز اهتمامها على النقاط التي تشكل خطراً كبيراً على أهدافها التنظيمية. وبناء عليه، قمنا في العام **٢٠١٠** بما يلي:

- الحفاظ على علاقات وطيدة مع الشركات المنظمة، بما في ذلك المدراء الرئيسيين والإدارة العليا في الشركات المعنية، والتي تتحمل مسؤولية الالتزام بالمسؤوليات الاحترازية وتلك المتعلقة بالامتثال؛
- الانخراط مع الجهات التنظيمية الأخرى لضمان التنسيق والترابط بين الجهود المتعلقة بالإشراف والتنظيم ولتجنب التكرار غير الضروري؛
- مراقبة التحسينات القائمة على معايير الإشراف العالمية التي تضعها لجنة بازل، والجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين؛ والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية؛

استقطاب الشركات الجديدة وتعزيز العمليات ...٢٦
المقاربة المبنية على المخاطر في التنظيم
تولّي القيادة في موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
نظام جديد لصناديق الاستثمار الجماعي
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة وشركات الوساطة التأمينية ...٣٠
التعاون الدولي ...٣٠
مجموعة عمل أسواق رأس المال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ...٣١
تحسين الالتزام مع الشركاء ...٣٢
التدريب والكفاءة ...٣٢
التنفيذ ...٣٤
إدارة المخاطر الإحترازية الكلية ...٣٤
تطوير الموارد البشرية ...٣٥
المراجعة المالية ...٣٦

- العمل على التقييم الدوري للشركات، باستخدام المنهجية المستمدة من خبرتنا الدولية في مجال الاشراف؛
- المبادرة إلى إجراء عدد من المراجعات حول العديد من المواضيع مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى التغطية الرقابية المستمرة للشركات فردياً.

تولّي القيادة في موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تفتخر هيئة التنظيم بتأديتها دور ناشط في تطوير إطار العمل الجديد لمكافحة غسل الأموال في قطر.

تلتزم هيئة التنظيم بتحسين مكانة قطر كمركز للأعمال التجارية القائمة على أساس الإنصاف والأخلاقيات، وبهذا الصدد، تسعى إلى إنشاء بيئة قادرة على مكافحة جميع أشكال الجريمة المالية بفعالية. وبادرت هيئة التنظيم إلى تفعيل أنشطتها حول زيادة الوعي لدى الشركات المخوّلة والمرخصة وغيرها من الجهات حول الأوجه المختلفة للجريمة المالية.

في العام **٢٠١٠**، عملت هيئة التنظيم على زيادة قدرات فريق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتخصص لديها للمساعدة على إصدار القواعد المراجعة، وتشديد الرقابة على مخاطر مكافحة غسل الأموال، وإعداد الأجندة الخاصة بالشركات لتعزيز الرقابة لديها في هذا المجال المهم. وبعد مشاورات عامة، تم إصدار قواعد مكافحة غسل الأموال المراجعة في أبريل **٢٠١٠**. وقد تمت مراجعة هذه القواعد بصورة يمكن من خلالها تطبيق القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر المتوافق مع المعايير الدولية. وفي تطوير هذه القواعد الجديدة، نجحت هيئة التنظيم في استخدام خبرتها الملحوظة في مجال مكافحة غسل الأموال وعملت بالاشتراك مع مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، ووزارة الأعمال والتجارة. عقب ذلك، قامت مجموعة العمل المالي (الفاتف)، وهي الجهة التي تضع المعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال، بإجراء تقييم حول التقدم المحرز في تحسين النظام القانوني والتنظيمي المتعلق بمكافحة غسل الأموال في قطر. وقد رأت المجموعة أن النظام في قطر قد أحرز تقدماً ملحوظاً عن طريق التوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

ورحبت هيئة التنظيم بتعيينها في عضوية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وستستمر هيئة التنظيم في تأدية دور ناشط مع اللجنة الوطنية، والانخراط مع الدوائر والهيئات الحكومية لدراسة طرق تطبيق المعايير الخاصة بمكافحة غسل الأموال، ونشر المعرفة حول أحكامها بفعالية أكبر. كما ستستكمل هيئة التنظيم برامج التدريب المستمرة لشركات مركز قطر للمال.

نظام جديد لصناديق الاستثمار الجماعي

تم إرساء نظام جديد لصناديق الاستثمار الجماعي لدعم تطوير موقع قطر كمركز إقليمي ودولي لإدارة الأصول.

في مطلع العام **٢٠١٠**، قامت هيئة التنظيم بمراجعة أنظمتها حول صناديق الاستثمار الجماعي. وبادرت إلى نشر ورقتين تشاوريتين في فبراير وأغسطس **٢٠١٠**. وإثر دراسة العديد من الملاحظات الواردة بهذا الشأن، تم إصدار المجموعة المراجعة من قواعد صناديق الاستثمار الجماعي في يناير **٢٠١١**. وتشتمل الأنظمة الجديدة على خصائص جديدة من شأنها أن توسع قاعدة المستثمرين في الصناديق من خلال تضمين نظام المستثمر الفرد، وتوسيع وتوضيح فئات صناديق إدارة الأصول والأنشطة التي يمكن مزاولتها.

إن تطوير هيئة التنظيم لهذا النظام الجديد هو عنصر أساسي من مبادرة أكثر شمولية تقودها هيئة مركز قطر للمال لتطوير مركز قطر للمال وقطر كمركز إقليمي ودولي لإدارة الأصول. كما عمدت هيئة التنظيم إلى تعزيز فريق عملها بشكل كبير من خلال تعيين الخبراء الذين يمتلكون خبرة دولية في مجال إدارة الأصول من أجل تأمين الدعم التقني والخبرة اللازمة إلى الشركات المخولة.

استقطاب الشركات الجديدة وتعزيز العمليات ...٢٦
المقاربة المبنية على المخاطر في التنظيم ...٢٧
تولّي القيادة في موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ...٢٨
نظام جديد لصناديق الاستثمار الجماعي ...٢٩
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة وشركات الوساطة التأمينية
التعاون الدولي
مجموعة عمل أسواق رأس المال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
تحسين الالتزام مع الشركاء ...٣٢
التدريب والكفاءة ...٣٢
التنفيذ ...٣٤
إدارة المخاطر الإحترازية الكلية ...٣٤
تطوير الموارد البشرية ...٣٥
المراجعة المالية ...٣٦

نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة وشركات الوساطة التأمينية

جرى عمل مكثف على وضع النظام الجديد لشركات التأمين التابعة الخاصة وشركات الوساطة التأمينية ومن المتوقع أن تدخل القواعد الجديدة حيّز التنفيذ في أواسط العام ٢٠١١.

أعلنت هيئة مركز قطر للمال في فبراير ٢٠١٠ أن خطتها الاستراتيجية ستشتمل أيضاً على أعمال التأمين التابعة الخاصة. ولدعم هذا الاهتمام الاستراتيجي، أقدمت هيئة التظيم في يوليو ٢٠١٠ على نشر الأوراق التشاورية حول مقترحات السياسات الهادفة إلى تطوير أنظمة شركات التأمين التابعة الخاصة، وشركات الخلية المحمية، وشركات الوساطة التأمينية في مركز قطر للمال.

وفي أواخر العام ٢٠١٠، كثفت هيئة التنظيم أعمالها لتوسيع، وتوضيح، وتوحيد القواعد. وشهد شهر أبريل من العام ٢٠١١، إطلاق العملية الرسمية للتعليق العام مع نشر ورقتين تشاوريتين ومجموعة مرافقة من مسودة القواعد. ومن المتوقع تطبيق القواعد الجديدة لنظام شركات التأمين التابعة الخاصة في منتصف العام ٢٠١١.

التعاون الدولي

استمرّ التركيز على التعاون الدولي مع الهيئات التنظيمية النظيرة من خلال التوقيع على مذكرتي تفاهم جديدة في العام ٢٠١٠.

استمرت هيئة التنظيم في العام ٢٠١٠ ببناء أطر التعاون مع الهيئات التنظيمية العاملة في البلدان الأخرى. فعمدت إلى توقيع مذكرتي تفاهم مع المصرف المركزي الإيرلندي، وسلطة دبي للخدمات المالية، وذلك بهدف تشجيع التعاون مع هاتين المؤسستين. ومع المذكرتين اللتين تم التوقيع عليهما في العام ٢٠١٠، تكون هيئة التنظيم قد أبرمت إلى اليوم مذكرات تفاهم مع كلّ من اللجنة المصرفية الفرنسية، وهيئة أسواق رأس المال في عمان، ولجنة تنظيم المصارف الصينية، وهيئة التنظيم الألمانية (بافين)، والهيئة الاتحادية السويسرية للمصارف، وهيئة جيرسي للخدمات المالية، وهيئة الرقابة المالية في جمهورية كوريا، وهيئة النقد في سنغافورة، ولجنة الرقابة على المصارف في لبنان، ودائرة التأمين في مصرف ديلاوير، ومؤسسة نقد البحرين، والمصرف المركزي الأردني، ولجنة الإشراف المالية في جزيرة مان.

مجموعة عمل أسواق رأس المال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شاركت هيئة التنظيم في رئاسة الطاولة المستديرة حول التنظيم المالي الفعال خلال اجتماع مجموعة عمل الأسواق المالية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تم إطلاق مجموعة عمل أسواق رأس المال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ديسمبر **٢٠١٠** في قطر وذلك خلال اجتماع الطاولة المستديرة حول التنظيم المالي الفعال. ترأس الطاولة المستديرة كل من هيئة التنظيم وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. وكان هذا الحدث من تنظيم برنامج الاستثمار في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع وزارة الأعمال والتجارة القطرية وهيئة التنظيم، وشارك فيه أعضاء مجلس إدارة هيئة التنظيم.

أما الأهداف الرئيسية لمجموعة العمل فهي:

- توفير منتدى رفيع المستوى للمناقشات بين الممثلين عن هيئات أسواق رأس المال من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
- وضع التوصيات المتعلقة بالسياسات لتنظيم أسواق رأس المال في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى العمل التحليلي وأفضل الممارسات؛
- توفير المعلومات إلى برنامج الاستثمار في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول مواضيع تتعلق بتطوير الأنظمة المالية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وجمعت الطاولة المستديرة بين ممثلين عن الأسواق المالية، والهيئات التنظيمية والرقابية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ممثلين خبراء عن مؤسسات مالية عالمية. سيستمر هذا العمل حول أسواق رأس المال في العام **٢٠١١**.

استقطاب الشركات الجديدة وتعزيز العمليات ...٢٦
المقاربة المبنية على المخاطر في التنظيم ...٢٧
تولّي القيادة في موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ...٢٨
نظام جديد لصناديق الاستثمار الجماعي ...٢٩
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة وشركات الوساطة التأمينية ...٣٠
التعاون الدولي ...٣٠
مجموعة عمل أسواق رأس المال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ...٣١
تحسين الالتزام مع الشركاء
التدريب والكفاءة
التنفيذ ...٣٤
إدارة المخاطر الإحترازية الكلية ...٣٤
تطوير الموارد البشرية ...٣٥
المراجعة المالية ...٣٦

تحسين الالتزام مع الشركاء

في العام ٢٠١٠، ثابرت هيئة التنظيم على توسيع التزامها مع قاعدة الشركاء عامة من مساهمين في السوق والحكومة والجهات التنظيمية الأخرى والجهات الأكاديمية.

ركزت هيئة التنظيم خلال العام على الاستمرار في التزامها مع عدد من شركائها الرئيسيين وعلى توسيع هذا الالتزام، ومن بينهم الشركات المخوّلة والهيئات الحكومية والهيئات التنظيمية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وجامعة قطر وجامعة جورج تاون. كما أنه تم تنظيم وإصدار عدد من الملخصات والمناقشات والأوراق التشاورية والمحاضرات خلال العام.

في هذا السياق، لم تدخل مقترحات السياسات والتعديلات على القواعد حيز التنفيذ من دون منح الفرصة لشركاء هيئة التنظيم بالدراسة والتعليق. فقد وفر العمل على قواعد مكافحة غسل الأموال وإدارة الأصول الفرصة للتعمق في العمل مع شركات مركز قطر للمال. واشتملت الأنشطة في هذا الإطار على دورات تدريبية واجتماعات موجزة وأخرى موسعة.

التدريب والكفاءة

تم إطلاق دورات التدريب والكفاءة لتعزيز الإدراك التنظيمي والقدرات على الامتثال لدى الشركات المخوّلة.

أطلقت هيئة التنظيم برنامج "التدريب والكفاءة" الذي يسمح للشركات بتعميق معرفتها بأنظمة مركز قطر للمال وبالتطورات التي يشهدها قطاع التنظيم الدولي. ويكمن الهدف الأكبر من هذا البرنامج في بناء المعرفة والقدرة التنظيمية القوية في شركات مركز قطر للمال. ومن شأن ذلك ألا يعزز الامتثال فحسب، بل أيضاً أن يحسن من الأداء العام لأسواق المركز.

تمت الدعوة إلى الدورة الأولى في العام ٢٠١٠ حيث حضرت الشركات بصورة إرادية. وفي المستقبل، سيكون حضور بعض الدورات المحددة إلزامياً للتأكد من أن الوظائف الأساسية في الشركات المخولة مزوّدة بالمهارات والخبرات اللازمة.

وقد تركزت العناصر الأساسية لنشاط هيئة التنظيم حول التحسينات المستمرة في مهام الإشراف والتخويل، واكتمال مبادرة أساسية في مجال السياسات حول مكافحة غسل الأموال، وإطلاق عدد من المبادرات الجديدة الخاصة بالسياسات، وازدياد نشاط فريق التنفيذ. كما شددت هيئة التنظيم بشكل ملحوظ على تحديد وضبط المخاطر الاحترازية التي قد تؤثر على المؤسسات المالية في البلاد.

استقطاب الشركات الجديدة وتعزيز العمليات ...٢٦
المقاربة المبنية على المخاطر في التنظيم ...٢٧
تولّي القيادة في موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ...٢٨
نظام جديد لصناديق الاستثمار الجماعي ...٢٩
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة وشركات الوساطة التأمينية ...٣٠
التعاون الدولي ...٣٠
مجموعة عمل أسواق رأس المال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ...٣١
تحسين الالتزام مع الشركاء ...٣٢
التدريب والكفاءة ...٣٢
ا لتنفيذ
إدارة المخاطر الإحترازية الكلية
تطوير الموارد البشرية
المراجعة المالية ...٣٦

التنفيذ

لجأت هيئة التنظيم إلى الصلاحيات التنفيذية الموكلة إليها لفرض غرامات كبيرة على شركتين اثنتين معززة بذلك التزامها باتخاذ التدابير الجدية والمرئية ضد الشركات التي تخالف مصالح السوق وأصحاب الاهتمام فيها.

تعتقد هيئة التنظيم باللجوء الاستراتيجي إلى السلطات التنفيذية المخوّلة إليها بهدف منع أي سلوك قد يؤدي إلى تشويه سمعة مركز قطر للمال، ورصد هذا السلوك وإيقافه. وقد شهد قسم التنفيذ زيادة في أنشطته تماماً كما كان متوقعاً وذلك ليس بسبب ازدياد عدد الشركات فقط بل أيضاً بسبب الزمن الذي مضى على تأسيس مركز قطر للمال. ويمكن لهيئة التنظيم أن تطبق مجموعة من العقوبات التأديبية، وتشمل هذه العقوبات المنع من ممارسة الأعمال، وسحب الموافقات على الاعتمادات وفرض الغرامات المالية، وهي تمكّن هيئة التنظيم من تقديم النتائج التنفيذية القوية والمرئية. وتكمن أهمية الإعلان عن الإجراءات التنفيذية ليس فقط في ضمان شفافية التدابير المتخذة من هيئة التنظيم، بل أيضاً في درء الشركات والأفراد العاملين في السوق عن ارتكاب مخالفات مشابهة.

خلال العام **٢٠١٠**، أجرى قسم التنفيذ عدداً من مهام التقييم والتحقيق المرتبطة بمسائل عدة. وقد خلص إلى إغلاق تحقيقين مهمين في ما يتعلق ببنك كوركاب ميرشانت ذ.م.م (Corecap Merchant Bank LLC)، وبنك المال ذ.م.م (Al-Mal Bank LLC)، وفرض عقوبات كبيرة على هذين المصرفين. إن الاستراتيجية التنفيذية لدينا هادفة بالتأكيد ولكن مرنة، وتوفر رداً نسبياً للمخاطر المحددة. وتشمل تلك الاستراتيجية الاتصال بالشركات في مرحلة مبكرة للتوصل إلى حلّ مرض لخروقات القواعد عبر الاتفاق المتبادل إذا كان هذا الاتفاق مسار العمل الأكثر تناسباً. أما إذا اتضحت الحاجة إلى اتّخاذ مقاربة أكثر صلابة، فيشرع قسم التنفيذ إلى التحقيق واستعمال الأدوات التنظيمية المتوافرة له لضمان النتيجة المرجوة. وتبقى هيئة التنظيم ملتزمة بأن يُنظر إلى العملية التي تتبعها بأنها عادلة وفعالة وبأن تكون فعلاً كذلك.

إدارة المخاطر الإحترازية الكلية

في العام **٢٠١٠**، عمدت هيئة التنظم إلى تعزيز قدراتها في إدارة المخاطر الاحترازية الكلية، وهي الأساس في تحديد المخاطر النظامية والمخاطر المالية المنتقلة وضبطها.

إلى جانب الإشراف عن كثب على المخاطر المرتبطة بالشركات المخولة، من المهم اقتفاء الصورة العامة للمخاطر والتوجهات مجتمعةً وذلك بشكل إحترازي وكلي. وقد كشفت أحداث العام **٢٠٠٨** بوضوح عن مكامن الضعف في الصناعة المالية التي ارتكزت نماذج العمل فيها بقوة على النفاذ إلى المصادر التمويلية المكثفة، والتركيز المبالغ في بعض فئات الأصول، والتي غالباً ما كانت تتم برافعة مالية عالية. ولم يكن الضعف في ممارسات إدارة المخاطر وحده من أسباب القصور الرئيسية التي ساهمت في إنشاء هذه الأنماط في الأعمال، بل أيضاً قدرات الإشراف المحدودة للأنظمة التنظيمية حتى في الأسواق المالية الأكثر تطوراً.

في العام **٢٠١٠**، اتخذت هيئة التنظيم خطوات ملموسة لتمكين قدرتها على تلبية أي اعتبارات نظامية مستقبلية أو مخاطر مالية عبر إنشاء منصب جديد فيها لإدارة المخاطر وملئه بمدير رئيسي يتمتع بخبرة مكثفة في مجال التنظيم. وفي هذا الصدد، يعمل قسم المخاطر على تسهيل الجهود لتوفير القيادة والتمرّس المستقل في هذا المجال، خصوصاً من منظار إحترازي كلي، وذلك ليس فقط للمحافظة على الاستقرار داخل مركز قطر للمال، بل أيضاً لدعم أفضل الممارسات في إدارة مخاطر القطاع المالي في قطر والمنطقة. ويعتبر هذا الاستثمار إضافة مهمة على قدرة هيئة التنظيم المرتبطة بإدارة الاستثمار والتي ستستمر في تعزيزها خلال العام **٢٠١١**.

تطوير الموارد البشرية

بادرت هيئة التنظيم إلى تعزيز القدرات والمواهب المحلية فيها من خلال توظيف عشرة مواطنين قطريين جدد، وذلك التزاماً من هيئة التنظيم بركيزة "الرأسمال البشري" الواردة في رؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠**.

في نهاية العام **٢٠١٠**، باتت هيئة التنظيم تجمع فريقاً يضم **١٠٦** موظفين من خبراء في التنظيم وفي الوظائف الداعمة، وبينهم خبراء متمرسين من كافة أنحاء العالم. وقد قامت هيئة التنظيم بتعزيز القدرات والمواهب القطرية لديها من خلال إضافة **١٠** موظفين قطريين تماشياً مع التزام هيئة التنظيم بركيزة التطوير البشري الواردة في رؤية قطر الوطنية **٢٠٣٠**. وبلغت نسبة الموظفين القطريين الجدد الذين انضموا إلى هيئة التنظيم **٣٠٪** في العام **٢٠١٠**. وفي نهاية العام، بلغت نسبة الموظفين القطريين في هيئة التنظيم حوالى **١٥٪**. كما تم تعيين خبير قطري في الإدارة العليا، ممّا عزز الخبرة التنظيمية وساعد في تعميق الخبرة التنظيمية الإقليمية.

وفي عمق هذا النهج الذي يهدف إلى استقطاب الموظفين القطريين وتطويرهم، يأتي برنامج الخريجين الجامعيين الذي يوفر للخريجين المتميزين برنامجاً تدريبياً مكثفاً يمتد على مدى **١٢** شهراً. في عام **٢٠١٠**، أخذ خمسة خريجين قطريين على عاتقهم هذا التحدي، وفي عام **٢٠١١**، سيتم توسيع هذا البرنامج عبر توظيف ستة خريجين قطريين إضافيين. وتظهر مكاسب برنامج الخريجين الجامعيين جلية في التطور المهني للمشاركين السابقين في هذا البرنامج والذين يساهمون حالياً وبشكل متزايد في أدوار تنظيمية عليا وأدوار أخرى تتصل بصنع السياسات.

استقطاب الشركات الجديدة وتعزيز العمليات ...٢٦
المقاربة المبنية على المخاطر في التنظيم ...٢٧
تولّي القيادة في موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ...٢٨
نظام جديد لصناديق الاستثمار الجماعي ...٢٩
نظام جديد لشركات التأمين التابعة الخاصة وشركات الوساطة التأمينية ...٣٠
التعاون الدولي ...٣٠
مجموعة عمل أسواق رأس المال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ...٣١
تحسين الالتزام مع الشركاء ...٣٢
التدريب والكفاءة ...٣٢
التنفيذ ...٣٤
إدارة المخاطر الإحترازية الكلية ...٣٤
تطوير الموارد البشرية ...٣٥
المراجعة المالية

المراجعة المالية

عمدت هيئة التنظيم إلى تطبيق الضوابط الشديدة في ما يتعلق بالإنفاق وباستخدام الموارد لديها.

تستمر هيئة التنظيم في الاستفادة من مركزها المالي القوي الذي يدعم دورها كهيئة تنظيمية مستقلة وذات مستوى عالمي. ينص قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لعام **٢٠٠٥** على أن توفر دولة قطر التمويل إلى هيئة التنظيم وذلك بالاستناد إلى ميزانية سنوية معتمدة من قبل مجلس إدارتها. وتخضع كافة الإيرادات والنفقات إلى المراقبة والضبط بحسب الميزانية المعتمدة. ويتم اتباع السياسات والإجراءات الصارمة في ما يخص الموافقة على كافة المصاريف والالتزام بها.

وتخضع حسابات هيئة التنظيم إلى التدقيق من قبل شركة تدقيق مستقلة تعمل في دولة قطر، أما السياسات والإجراءات الداخلية القائمة فتخضع للتدقيق من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر.

في خلال العام **٢٠١٠**، ازداد إجمالي الدخل بنسبة **٣٠٪** ليبلغ **٤** ملايين دولار أمريكي؛ ويأتي ذلك بشكل خاص نتيجة العقوبات التي فُرضت على الشركات والتي تبلغ قيمتها **٠,٧** مليون د.أ. وقد فرضت هذه الغرامات على الشركات لخرقها أحد المطالب الواردة في البند (١) من المادة (٨٤) من أنظمة الخدمات المالية. وشهدت إيرادات الرسوم وإيرادات الفوائد ازدياداً بسيطاً خلال العام **٢٠٠٩**.

ازداد إجمالي النفقات بنسبة **٩٪** في العام **٢٠١٠** ليبلغ **٢٨,٢** مليون د.أ، ويعود ذلك بشكل خاص إلى زيادة عدد الموظفين بغية تلبية المتطلبات الرقابية الإضافية وتطوير الأنظمة والسياسات التنظيمية الهادفة إلى تلبية الاستراتيجيات المركزية الجديدة لمركز قطر للمال.

بلغ صافي النفقات خلال السنة حوالى **٢٤,٢** مليون د.أ بالمقارنة مع مخصصات الميزانية من قبل الحكومة البالغة **٢٨,٩** مليون د.أ، الأمر الذي أدى إلى فائض بقيمة **٤,٧** مليون د.أ. وقد وافق مجلس إدارة هيئة التنظيم على احتجاز هذا الفائض.

بلغ إجمالي الاحتياطات والفائض المحتجز **٢٥** مليون د.أ في **٣١** ديسمبر **٢٠١٠** أي ما يعادل حوالى **١٠** أشهر تقريباً من النفقات، مما يعزّز الاستقلالية المالية لهيئة التنظيم. أما الأموال التي تمثل الاحتياطات والفائض المحتجز فيتم استثمارها في ودائع مصرفية قصيرة الأمد.

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين، هيئة تنظيم مركز قطر للمال، الدوحة، دولة قطر

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وبيانات الأنشطة والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس إدارة هيئة التنظيم مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وقانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ وعن اتباع أنظمة الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي عن هذه البيانات المالية وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، والتي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة ذات العلاقة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة عن خلو البيانات المالية من أية معلومات جوهرية خاطئة.

يشمل التدقيق القيام بإجراءات بهدف الحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة بالبيانات المالية. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة بالبيانات المالية سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر فإننا نأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الأوضاع القائمة وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لهيئة التنظيم. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييماً لمدى ملاءمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي لهيئة التنظيم كما في وللسنة المنتهية في **٣١** ديسمبر **٢٠١٠** وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

موضوع آخر

تم تدقيق البيانات المالية لهيئة التنظيم كما في وللسنة المنتهية في **٣١** ديسمبر **٢٠٠٩** من قبل مدقق آخر عبّر في تقريره الصادر بتاريخ **٨** مارس **٢٠١٠** عن رأي غير متحفظ عن البيانات المالية.

التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا أيضاً أن هيئة التنظيم تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق مع ذلك. كما حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي طلبناها لأغراض التدقيق، ولم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام القانون المذكور أعلاه خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال هيئة التنظيم أو مركزها المالي.

KPMG

كي بي إم جي
٢٠ مارس ٢٠١١
الدوحة، دولة قطر

	إيضاحات	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
موجودات غير ملموسة	٥	٤٧٧	–
أثاث ومعدات	٦	٦٦٩	٨٧٤
إجمالي الموجودات غير المتداولة		١،١٤٦	٨٧٤
الموجودات المتداولة			
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	٧	١،٦٦٠	٢،٣٨٦
نقد وأرصدة لدى البنوك		٢٧،٦٩٨	٢٣،٩٣٨
إجمالي الموجودات المتداولة		٢٩،٣٥٨	٢٦،٣٢٤
إجمالي الموجودات		٣٠،٥٠٤	٢٧،١٩٨
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق المالك			
احتياطي عام	٢ , ٨	١٧،٦٥١	١٢،٦٥١
الفائض المالي المحتفظ به	٢ , ٨	٧،٣٢٥	٧،٦١٢
إجمالي حقوق المالك		٢٤،٩٧٦	٢٠،٢٦٣
المطلوبات المتداولة			
دائنون ومبالغ مستحقة الدفع	٩	٥،٥٢٨	٦،٩٣٥
إجمالي المطلوبات المتداولة		٥،٥٢٨	٦،٩٣٥
إجمالي حقوق المالك والمطلوبات		٣٠،٥٠٤	٢٧،١٩٨

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١١.

فيليب ثورب
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

جاي بيرومال
رئيس دائرة الشؤون المالية

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

	إيضاحات	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات الرسوم		٢،١٩٤	٢،٠٤١
غرامات مالية		٧٠٦	–
إيرادات الفوائد		١،٠٥٤	١،٠٠٢
إجمالي الإيرادات		٣،٩٥٤	٣،٠٤٣
المصروفات			
الرواتب والمنافع الأخرى		(٢٣،٥٥٨)	(٢٠،٨٨٧)
المصروفات العمومية والإدارية	١٠	(٣،٩٣٦)	(٤،٣٤١)
مصاريف مجلس الإدارة		(٦٥٩)	(٦٥٠)
إجمالي المصروفات		(٢٨،١٥٣)	(٢٥،٨٧٨)
زيادة المصروفات على الإيرادات للسنة قبل الاعتمادات المالية من الحكومة		(٢٤،١٩٩)	(٢٢،٨٣٥)
اعتمادات مالية من الحكومة		٢٨،٩١٢	٣٠،٤٤٧
الفائض للسنة		٤،٧١٣	٧،٦١٢

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية *[للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠]*

	الاحتياطي العام ألف دولار أمريكي	الفائض المحتفظ به ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩	–	١٢،٦٥١	١٢،٦٥١
الفائض للسنة	–	٧،٦١٢	٧،٦١٢
تحويل الفائض إلى الاحتياطي العام	١٢،٦٥١	(١٢،٦٥١)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**١٢،٦٥١**	**٧،٦١٢**	**٢٠،٢٦٣**
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠	١٢،٦٥١	٧،٦١٢	٢٠،٢٦٣
الفائض للسنة	–	٤،٧١٣	٤،٧١٣
الفائض المحول إلى الاحتياطي العام	٥،٠٠٠	(٥،٠٠٠)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	**١٧،٦٥١**	**٧،٣٢٥**	**٢٤،٩٧٦**

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية *[للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠]*

	إيضاحات	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
فائض المصروفات على الإيرادات للسنة قبل الاعتمادات المالية من الحكومة		(٢٤،١٩٩)	(٢٢،٨٣٥)
تعديلات للبنود التالية:			
إهلاك تكاليف البرمجيات	٥	٤٤	—
الاستهلاك	٦	٦١٤	٨٢٨
خسائر من بيع أثاث ومعدات		—	١
إيرادات الفوائد		(١،٠٥٤)	(١،٠٠٢)
خسائر التشغيل قبل التغييرات في رأس المال الشغال		(٢٤،٥٩٥)	(٢٣،٠٠٨)
التغيرات في رأس المال الشغال			
المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً		٧٢٦	٧٩٤
الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع		(١،٤٠٧)	١،٨٤٧
		(٢٥،٢٧٦)	(٢٠،٣٦٧)
إيرادات فوائد مستلمة		١،٠٥٤	٥٨١
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(٢٤،٢٢٢)	(١٩،٧٨٦)
التدفقات النقدية وأنشطة الاستثمار			
تكاليف تطوير البرمجيات	٥	(٥٢١)	—
شراء أثاث ومعدات	٦	(٤٠٩)	(٢٨٥)
المتحصل من بيع أثاث ومعدات		—	١
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٩٣٠)	(٢٨٤)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٢٨،٩١٢	٣٠،٤٤٧
صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل		٢٨،٩١٢	٣٠،٤٤٧
الزيادة في النقد وما في حكم النقد		٣،٧٦٠	١٠،٣٧٧
النقد وما في حكم النقد في بداية السنة		٢٣،٩٣٨	١٣،٥٦١
النقد وما في حكم النقد في نهاية السنة		٢٧،٦٩٨	٢٣،٩٣٨

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

١. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والمؤسسات متعددة الجنسيات وتشجيعها على تأسيس شركات تزاول الأنشطة المصرفية والخدمات المالية وأنشطة التأمين والمراكز الرئيسية للشركات والأنشطة ذات الصلة داخل قطر.

يضمّ مركز قطر للمال أربع هيئات، هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم) والمحكمة المدنية والتجارية والمحكمة التنظيمية لمركز قطر للمال. هذا وتعمل كل هيئة بصورة مستقلة عن الأخرى وعن حكومة دولة قطر.

تتولى هيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") أعمال التنظيم والترخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تعمل في مركز قطر للمال أو من خلاله. العنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص. ب ٢٢٩٨٩، الدوحة ، دولة قطر.

تشمل هذه البيانات المالية أنشطة وموجودات ومطلوبات هيئة التنظيم ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

٢. التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة التنظيم على الاعتمادات المالية المقدمة من قبل حكومة دولة قطر لتمويل مصروفاتها التشغيلية والرأسمالية.

خلال الفترة قدمت الحكومة لهيئة التنظيم اعتمادات بلغت ٢٨,٩١٢,٣٣٣ دولار أمريكي (٣٠,٤٤٦,٦٥٧ دولار أمريكي في سنة ٢٠٠٩). وحيث أنه لهيئة التنظيم الحق في الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة فقد تمت معاملة هذه الاعتمادات كجزء من الفائض المحتفظ به.

بغرض الفصل والاحتفاظ بالمستوى المطلوب من الفائض لمقابلة تكاليف هيئة التنظيم لمدة ستة أشهر على الأقل، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي من الفائض المدور من سنة ٢٠٠٩ بمبلغ إلى حساب الاحتياطي العام.

تتطلب أية تحويلات لاحقة للمبالغ من أو إلى الاحتياطي العام الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

٣. أسس الإعداد

١،٣ فقرة الالتزام

أعدت البيانات المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ووفقاً للأحكام ذات الصلة من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥.

٢،٣ أساس القياس

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٣،٣ العملة العملية وعملة العرض

العملة العملية لهيئة التنظيم هي الريال القطري. مع ذلك تم عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي وهو عملة العرض لهيئة التنظيم.

تمت ترجمة الأرصدة بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بمعدل صرف يبلغ ٣,٦٤٥ ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع المعلومات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

٤،٣ استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة القيام بوضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلة تتأثر بذلك .

٣. أسس الإعداد (تابع)

٤،٣ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

على وجه الخصوص فإن المعلومات المتعلقة بالتقديرات غير الأكيدة والأحكام المفصلية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية، ترد في الإيضاح رقم ١٤ .

٤. السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب المستخدمة في إعداد البيانات المالية تتطابق مع تلك المستخدمة للسنة المالية السابقة.

١،٤ الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة البرمجيات المطورة داخلياً. تتم رسملة التكاليف المصاحبة لتطوير البرمجيات للاستخدام الداخلي فقط في الحالة التي يكون فيها البرنامج مجديا من الناحية الفنية ويكون لدى هيئة التنظيم الموارد والنية في إكمال تطويره والمقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك تتم رسملة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الموجود بصورة منفصلة وكان من الممكن أن ينتج ذلك الموجود منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوقة.

يتم إدراج التكاليف المنسوبة بصورة مباشرة إلى جعل الموجود في حالة العمل في الغرض المطلوب منها عند قياسه. تتضمن هذه التكاليف المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة وتلك الضرورية لخلق وإنتاج وإعداد الموجودات بهدف القدرة على العمل بالطريقة التي تنشدها الإدارة.

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإهلاك وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم إهلاك تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى فترة ثلاث سنوات بدءا من التاريخ الذي يصبح فيه الموجود متاحا للاستخدام المطلوب. يتم تسجيل هذا المصروف كمصروف إداري في بيان الأنشطة.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصول المعينة التي تتعلق بها. عندما لا يكون هناك موجود غير ملموس يمكن الاعتراف به يتم تحميل مصروفات التطوير على بيان الأنشطة عند تكبدها.

تعتبر المصروفات المتكبدة في الأبحاث أو في مرحلة الأبحاث للمشروع الداخلي، نفقات في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

٢،٤ الأثاث والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الأثاث والمعدات بالتكلفة ناقص الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصفة مباشرة إلى اقتناء الأصل.

يتم تحديد مكاسب وخسائر استبعاد بنود الأثاث والمعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية ويتم الاعتراف بها بالصافي في بيان الأنشطة.

التكاليف اللاحقة

تتم رسملة المصروفات التي يتم تكبدها في استبدال أحد مكونات بنود الأثاث والمعدات التي تتم المحاسبة عنها بصفة مستقلة ويتم شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من بنود الأثاث والمعدات. يتم الاعتراف بجميع المصروفات الأخرى كمصروف في بيان الأنشطة عند تكبدها.

الإهلاك

يتم احتساب الإهلاك على المبلغ القابل للإهلاك وهو تكلفة الموجودات أو المبلغ الآخر البديل للتكلفة ناقص قيمته الباقية. يتم الاعتراف بالإهلاك في بيان الأنشطة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من أجزاء بند الأثاث والمعدات حيث أن ذلك يعكس على نحو قريب النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجود.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢،٤ الأثاث والمعدات (تابع)

الإهلاك (تابع)

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأثاث والمعدات للفترة الحالية وفترات المقارنة كما يلي:

الأثاث والتركيبات	٣ سنوات
المعدات المكتبية	٣ سنوات
التحسينات في العقار المستأجر	٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل
السيارات	٣ سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأثاث والمعدات سنوياً من قبل الإدارة.

انخفاض القيمة

تتم مراجعة القيم الدفترية للأثاث والمعدات لتحديد الانخفاض عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى احتمال عدم استرداد القيمة الدفترية. في حال وجود أي مؤشر من هذا النوع وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى القيمة القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمتها قيد الاستخدام أيهما أعلى.

٣،٤ الأدوات المالية غير المشتقة

تشتمل الأدوات المالية غير المشتقة على أتعاب وذمم مدينة أخرى وأرصدة نقدية ولدى البنوك (ويشار إليها مجتمعة بالموجودات المالية المصنفة كـ "قروض وذمم") وذمم دائنة ومستحقات (ويشار إليها بالمطلوبات المالية بالتكلفة المهلكة).

الموجودات المالية المصنفة على أنها قروض وذمم مدينة (الاعتراف المبدئي والقياس)

وهي تمثل موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير مدرجة في سوق نشطة. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف مبدئياً بالقروض والذمم المدينة في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما يتم الاعتراف مبدئياً بهذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافا إليها أية تكاليف تنسب بصورة مباشرة إلى المعاملة. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس هذه الموجودات بالتكلفة المهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا أية خسائر انخفاض في القيمة.

الأتعاب والذمم المدينة الأخرى

يتم إثبات الأتعاب المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلية بالصافي من مخصصات المبالغ التي يقدر أنها غير قابلة للتحصيل. يتم إجراء تقدير للمبالغ المشكوك في تحصيلها عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. يتم شطب الديون الرديئة عندما لا يكون هناك احتمال باستردادها.

النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على أرصدة نقدية وودائع عند الطلب ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يجري تقييم الموجودات المالية عند كل تاريخ لرفع التقارير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمته. تعتبر الموجودات المالية منخفضة القيمة في حال أشار الدليل الموضوعي إلى وقوع حادثة خسارة بعد الاعتراف المبدئي بالموجودات وأنه لذلك الحدث أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بصورة موثوق به. قد يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية، التقصير أو التأخير من جانب المقترض، وإعادة هيكلة ترتيب تمويلي من جانب المجموعة بموجب بنود لن يتم التفكير فيها بخلاف ذلك، والمؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيدخل في مرحلة إفلاس أو التغيرات السلبية في مركز الدفع لدى المقترضين أو المصدرين.

يتم احتساب جميع خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المهلكة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مع خصم معدل الفائدة الفعلية الأصلية للموجودات. يتم الاعتراف بالخسائر في بيان الأنشطة. عندما يتسبب حدث لاحق في إنقاص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة يتم رد النقص في خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الأنشطة.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣،٤ الأثاث والمعدات (تابع)

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تلغي هيئة تنظيم مركز قطر للمال الاعتراف بأية موجودات مالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجودات أو تحول للحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بالموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والعوائد الهامة الخاصة بملكية الموجودات المالية. يتم الاعتراف بأية فائدة يتم خلقها أو الاحتفاظ بها في الموجودات المالية المحولة كموجودات مالية أو مطلوبات منفصلة.

المطلوبات المالية بالتكلفة المهلكة (الاعتراف المبدئي والقياس)

تقوم هيئة التنظيم بالاعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم الاعتراف بهذه المطلوبات مبدئيا بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة عن المبالغ التي ينبغي دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات المتلقاة، سواء صدرت بها فاتورة من المورد أو لم تصدر. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي هيئة التنظيم الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنجز التزاماتها التعاقدية أو تلغيها أو تنتهي منها.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى هيئة التنظيم الحق القانوني في مقاصة المبالغ وترغب في إما السداد على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وسداد الالتزام في نفس الوقت.

٤،٤ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى هيئة التنظيم التزام (قانوني أو حكمي) ناشىء من أحداث سابقة، يكون من المحتمل أن يطلب تدفقات منافع اقتصادية لسداد تلك الالتزامات ويمكن قياسها بصورة موثوقة.

٥،٤ كلفة التقاعد

وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١١) لعام ٢٠١١، في ما يتعلق بتطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم (٢٤) لعام ٢٠٠٢ (القانون)، على كل الموظفين القطريين في هيئة تنظيم مركز قطر للمال، تم قبول هيئة التنظيم في صندوق التقاعد الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية في ٢٦ يناير ٢٠١١.

ويتعين على كل الموظفين القطريين المساهمة بنسبة ٥٪، وهيئة التنظيم بنسبة ١٠٪ من الدخل التقاعدي للموظف. وتسجّل مساهمة هيئة التنظيم كنفقة في بيان الأنشطة.

٦،٤ إيرادات الرسوم

تمثل الإيرادات الناتجة من معالجة الطلبات مبالغ غير قابلة للاسترداد، وعليه يتم الاعتراف بها كإيرادات عند استلامها. يتم الاعتراف برسوم الترخيص السنوية كإيرادات بطريقة القسط الثابت على مدى الفترة المتعلقة بها.

٧،٤ العقوبات المالية

تتمتع هيئة التنظيم، بموجب أنظمة الخدمات المالية، بالسلطة في فرض غرامات مالية عندما تعتقد بأن الشخص (حسب التعريف الوارد في أنظمة الخدمات المالية) قد قام بخرق اشتراط معين وارد في البند الأول من المادة ٨٤ من أنظمة الخدمات المالية. كما أن المبادئ التي يجب على هيئة التنظيم اتباعها عند تحديد مبلغ أية غرامة مالية ينبغي فرضها في ما يتعلق بمثل هذه الخروقات، مبينة في سياسة الخدمات المالية لهيئة التنظيم ٢٠٠٩ (العقوبات المالية والتأنيب العلني).

يتم احتساب الغرامات المالية على أساس تراكمي في التاريخ المنصوص عليه في الأمر ويتم إظهار الدخل في بيان الأنشطة.

٨،٤ إيراد الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس تراكمي باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٩،٤ الاعتمادات المالية من الحكومة

يتم الاعتراف بالاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن هيئة التنظيم ستقوم باستلام الاعتمادات ويتم الاعتراف بها في بيان الأنشطة على مدى الفترة الضرورية لتتماشى مع التكاليف التي يرغب في تعويضها بها.

١٠،٤ العملات الأجنبية

تتم ترجمة المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الرسمية لأعمال هيئة التنظيم بسعر صرف العملة الرسمية السائد في وقت إجراء المعاملة. وتترجم الموجودات والمطلوبات المالية المستحقة بالعملات الأجنبية إلى العملة الرسمية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. وتدرج مكاسب وخسائر صرف العملات المحققة وغير المحققة ضمن بيان الأنشطة.

١١،٤ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة والتي تصبح سارية المفعول في أو بعد ١ يناير ٢٠١٠

تعتبر المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية التي تصبح سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٠ ذات صلة بهيئة تنظيم مركز قطر للمال:

تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم ١٧: توزيع الموجودات غير النقدية على المالكين

تم إصدار تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم ١٧ في نوفمبر ٢٠٠٨. يعالج هذا التفسير كيفية قياس الأرباح غير النقدية الموزعة على المساهمين. يتم الاعتراف بالتزام توزيع الأرباح عندما يتم التفويض بذلك التوزيع من جانب جهة مناسبة وعندما تصبح تلك التوزيعات خارج تقديرات تلك الجهة. يتم الاعتراف بالتزام توزيع الأرباح بالقيمة العادلة لصافي الأصول التي سيتم توزيعها. الفرق بين الربح المدفوع والمبلغ لصافي الأصول الموزعة يتم الاعتراف به في الربح أو الخسارة. يجب تقديم المزيد من الإفصاحات في حالة وفاء صافي الأصول المحتفظ بها للتوزيع للمالكين بتعريف العمليات المتوقفة.

التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية (٢٠٠٩)

احتوت التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في أبريل ٢٠٠٩ على عدد من التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي يعتبرها مجلس معايير المحاسبة الدولية غير عاجلة ولكنها ضرورية. تشتمل "التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية" على تعديلات ينتج عنها تغييرات محاسبية في أغراض العرض أو الاعتراف أو القياس إضافة إلى التعديلات الاصطلاحية أو التحريرية المتعلقة بمجموعة من المعايير الدولية للتقارير المالية بصورة فردية. تصبح التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٠ مع السماح بتبنيها مبكرا. لا يتوقع نشوء تغييرات جوهرية على السياسات المحاسبية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال نتيجة لتلك التعديلات.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة التي لم يتم تطبيقها بعد

تم إصدار المعايير والتفسيرات الجديدة التالية ويتوقع أن تكون ذات علاقة بالمجموعة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩" الأدوات المالية"

المعيار الصادر في نوفمبر ٢٠٠٩ (معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩/٢٠٠٩/)

معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ (٢٠٠٩) "الأدوات المالية" هو أول معيار يتم إصداره كجزء من مشروع شامل لاستبدال معيار المحاسبة الدولية رقم ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس". يحتفظ معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ ويبسط نموذج القياس المزدوج وهو ينشئ فئتين أساسيتين لقياس الموجودات المالية: التكلفة المهلكة والقيمة العادلة. يعتمد أساس التصنيف على نمط الأعمال لدى الشركة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. يستمر تطبيق إرشادات معيار المحاسبة الدولية رقم ٣٩ بخصوص تدني القيمة والتغطية. المعيار الصادر في ٢٠٠٩ لم يعالج المطلوبات المالية.

٤. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١١،٤ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة (تابع)

معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ "الأدوات المالية" (تابع)

يضيف معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ (٢٠١٠) متطلبات تتعلق بتصنيف وقياس المطلوبات المالية ونزع الاعتراف عن الموجودات والمطلوبات المالية إلى النسخة الصادرة في نوفمبر ٢٠٠٩. كما يتضمن المعيار أيضاً الفقرات الواردة في معيار المحاسبة الدولية رقم ٣٩ التي تتعامل مع كيفية قياس القيمة العادلة والمحاسبة عن المشتقات المضمنة في العقد والتي تحتوي على مضيف لا يعتبر أصلا ماليا إضافة إلى متطلبات التفسير رقم ٩ من لجنة تفسير معايير المحاسبة الدولية "إعادة تقييم المشتقات المضمنة".

لا تزال هيئة تنظيم مركز قطر للمال تقوم بتقييم الأثر الكامل لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩. بالنظر إلى طبيعة العمليات التشغيلية لهيئة التنظيم يتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر عام على بياناتها المالية. في الوقت الذي يعتبر فيه أن تبني معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ إلزاميا بدءا من ١ يناير ٢٠١٣ إلا أنه يسمح بتطبيقه مبكرا. لا تحتاج الفترات السابقة إلى إعادة إثبات في حالة تبني أية جهة للمعيار لفترات التقارير التي تبدأ قبل ١ يناير ٢٠١٢.

معيار المحاسبة الدولي ٢٤ (المنقّح)، "إفصاحات الأطراف ذات العلاقة"

تم إصدار هذا المعيار في نوفمبر ٢٠٠٩ وهو إلزامي للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١١. يوضح هذا المعيار المنقح ويبسط تعريف الطرف ذي العلاقة ويلغي الاشتراط الخاص بقيام الهيئات ذات العلاقة بالحكومة بالإفصاح عن تفاصيل جميع المعاملات مع الحكومة والجهات الأخرى ذات الصلة بالحكومة. عند البدء في تطبيق المعيار المنقح ستحتاج هيئة التنظيم إلى الإفصاح عن التعاملات في ما بين شركاتها التابعة والزميلة. تقوم هيئة التنظيم في الوقت الحالي بوضع الأنظمة للحصول على المعلومات الضرورية.

التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية (٢٠١٠)

احتوت التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في ٢٠١٠ على عدد من التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أنها غير عاجلة ولكن ضرورية. تشتمل التحسينات على المعايير الدولية للتقارير الدولية على تعديلات تنتج عنها تغييرات محاسبية لأغراض العرض والاعتراف والقياس إضافة إلى تعديلات اصطلاحية وتحريرية متعلقة بتشكيلة فردية من المعايير الدولية للتقارير المالية. تسري هذه التعديلات على البيانات المالية السنوية للمجموعة لسنة ٢٠١١ مع السماح بالتبني المبكر لها. لا يتوقع حدوث تغييرات هامة على السياسات المحاسبية نتيجة لهذه التعديلات.

٥. الموجودات غير الملموسة

	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
تكاليف تطوير برمجيات		
التكلفة		
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠	—	—
إضافات	٥٢١	—
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٥٢١	—
الإهلاك		
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠	—	—
الإهلاك للسنة	٤٤	—
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٤٤	—
صافي القيمة الدفترية		
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٤٧٧	—

٦. الأثاث والمعدات

	أثاث وتركيبات ألف دولار أمريكي	معدات مكتبية ألف دولار أمريكي	تحسينات للعقار المستأجر ألف دولار أمريكي	سيارات ألف دولار أمريكي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩	٨٢٣	١،١٢٤	٨٠٣	٢٧	٥٦	٢،٨٣٣
إضافات	٨	٢١٩	–	–	٥٨	٢٨٥
تحويلات	–	٥٦	–	–	(٥٦)	–
استبعادات	–	(١٧)	–	–	–	(١٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٨٣١	١،٣٨٢	٨٠٣	٢٧	٥٨	٣،١٠١
إضافات	٣	٣٠٢	٦١	–	٤٣	٤٠٩
تحويلات	–	٥٨	–	–	(٥٨)	–
استبعادات	–	–	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٨٣٤	١،٧٤٢	٨٦٤	٢٧	٤٣	٣،٥١٠
الإهلاك المتراكم						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩	٣٨٤	٥٨٢	٤٠٧	٢٧	–	١،٤٠٠
الإهلاك للسنة	٢٥٦	٢٩١	٢٨١	–	–	٨٢٨
رد من الاستبعادات	–	(١)	–	–	–	(١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٦٤٠	٨٧٢	٦٨٨	٢٧	–	٢،٢٢٧
الإهلاك للسنة	١٤٠	٣٤٦	١٢٨	–	–	٦١٤
رد من الاستبعادات	–	–	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٧٨٠	١،٢١٨	٨١٦	٢٧	–	٢،٨٤١
صافي القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	**٥٤**	**٥٢٤**	**٤٨**	**–**	**٤٣**	**٦٦٩**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	١٩١	٥١٠	١١٥	–	٥٨	٨٧٤

٧. المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً

	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
رسوم مستحقة	١٤	٥٤
مصاريف مدفوعة مقدماً	٨٤٥	١،٤٧٧
مدينون آخرون	٨٠١	٨٥٥
	١،٦٦٠	٢،٣٨٦

إن أعمار الموجودات المالية التي لم تنخفض قيمتها كما في ٣١ ديسمبر كالتالي:

لم تتجاوز موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	٨٠٧	٨٥٦
تجاوزت موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	—	—
٣١-٦٠ يوما	٢	٢٣
٦١-٩٠ يوما	—	٢
٩١-١٨٠ يوما	—	١٧
١٨٠ يوما أو أكثر	٦	١١
	٨١٥	٩٠٩

بناء على الخبرة السابقة لهيئة التنظيم، يتوقع أن يتم الاسترداد بالكامل للموجودات المالية غير المنخفضة القيمة. لا تقوم هيئة التنظيم عادة بطلب أية ضمانات مقابل الذمم المدينة وبالتالي فإن معظم الذمم المدينة غير مضمونة.

٨. حقوق الملكية

الاحتياطي العام

لغرض فصل والاحتفاظ بالمستوى المطلوب من الفائض لمقابلة تكاليف هيئة التنظيم لمدة ستة أشهر على الأقل، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ ٥،٠٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي من الفائض المحتفظ به في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ إلى الاحتياطي العام.

يجب الموافقة على أية تحويلات لاحقة من أو إلى الاحتياطي العام من قبل مجلس الإدارة.

٨. حقوق الملكية (تابع)

الفائض المحتفظ به

وفقاً للمادة (١٤) من قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ قرر مجلس الإدارة الاحتفاظ بالمبلغ الفائض من الاعتمادات الحكومية على زيادة المصروفات على الإيرادات للفترة. يمكن استخدام هذا الفائض في أي نشاط من أنشطة هيئة التنظيم.

٩. دائنون ومبالغ مستحقة الدفع

	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
مصاريف مستحقة الدفع	٢،٩١٠	٩٩٩
دائنون تجاريون	٨٤٦	٣٨٦
مكافآت الموظفين السنوية	٧٣	٣٧٩
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة (إيضاح ١٢)	١٠	٤،٠٠٠
مبالغ مستلمة مقدماً من العملاء	١،٤٢٨	١،١٦٢
مصروفات مستردة	٢٥١	—
حسابات دائنة أخرى	١٠	٩
	٥،٥٢٨	٦،٩٣٥

تمثل المصروفات المستردة تكاليف تحقيقات تم استردادها من كيانات مسجلة وستتم مقاصتها في مقابل مصروفات التحقيقات المستقبلية.

١٠. مصروفات عمومية وإدارية

	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
أتعاب استشارية ومهنية	٦٨٣	١،٣٠٨
إيجار	١،٢٣٧	١،١٦٤
إهلاك تكاليف برمجيات	٤٤	–
إهلاك	٦١٤	٨٢٨
مصروفات اتصالات	١٦٤	٢١٨
مصروفات أخرى	١،١٩٤	٨٢٣
	٣،٩٣٦	٤،٣٤١

١١. الالتزامات

	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
النفقات الرأسمالية التقديرية المتعاقد عليها والتي لم يتم تكبدها:		
معدات مكتبية	–	٥٤
الحد الأدنى لالتزامات المبالغ المستحقة الدفع مستقبلاً بموجب عقود إيجار غير قابلة للإلغاء كما يلي :		
خلال سنة واحدة	٢،٤٤٧	١،١٩٤
بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات	٩٩٤	١٢٢
التزامات أخرى		
خلال سنة واحدة	١٨١	٣٧٠
بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات	٧٠	١٠٣

١٢. معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة لو كان لدى أحد الأطراف القدرة على التحكم في الطرف الآخر وممارسة تأثير هام على الطرف الآخر عند وضعه للقرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة الأجهزة التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمسئولين الرئيسيين بإدارة هيئة التنظيم والمؤسسات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات من قبل إدارة هيئة التنظيم.

١،١٢ مستحقات لأطراف ذات العلاقة

الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة على النحو التالي:

	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
هيئة مركز قطر للمال	١٠	١٥
المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال	—	١،٥٠٢
المحكمة التنظيمية لمركز قطر للمال	—	٢،٤٨٣
	١٠	٤،٠٠٠

٢،١٢ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تم القيام بإجراء المعاملات الهامة التالية مع الأطراف ذات علاقة خلال السنة:

	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
اعتمادات مالية من الحكومة	٢٨،٩١٢	٣٠،٤٤٧
خدمات من هيئة مركز قطر للمال	١،٢٧٨	١،٢٢٩
خدمات ومصروفات مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة	٥٠٣	٢،٧٤٢
اعتمادات مالية من الحكومة مستلمة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة	٨٤٩	٤،٦٣٣

المعاملات مع كبار المسئولين بالإدارة

تتضمن المكافآت المدفوعة لكبار المسئولين المصروفات التالية:

مكافآت قصيرة الأجل ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٤،٤٧٤	٤،٦٠٠

١٣. إدارة المخاطر المالية

تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى المخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يقدم هذا الإيضاح المعلومات عن تعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال للمخاطر المذكورة أعلاه والغايات والسياسات وإجراءات هيئة التنظيم في قياس وإدارة الخطر وإدارة هيئة التنظيم لرأس المال.

إطار إدارة المخاطر

تقع على مجلس الإدارة المسئولية الكلية عن وضع إطار إدارة المخاطر في هيئة التنظيم والإشراف عليه. تم وضع سياسات لإدارة المخاطر لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها هيئة التنظيم ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة التنظيم.

١،١٣ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية وهي تنشأ أساسا من الرسوم والذمم المدينة الأخرى والأرصدة لدى البنوك.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى البنوك محدودة إذ أن هيئة التنظيم تتعامل فقط مع بنوك ذات سمعة عالية داخل وخارج قطر. تقوم هيئة التنظيم بتقديم خدماتها للبنوك والمؤسسات الأخرى في مركز قطر للمال.

لم تعترف هيئة التنظيم بأية خسارة انخفاض في القيمة عن موجوداتها المالية حيث أنها ترى أنها قابلة للاسترداد بالكامل.

١٣. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢،١٣ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكن هيئة التنظيم من الوفاء بالتزاماتها المالية عند حلول موعد استحقاقها. تحد هيئة التنظيم من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية لديها. إن شروط الخدمات بهيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الخدمة.

في ما يلي الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية:

	التدفقات النقدية الإجمالية والمخصومة	
	٢٠١٠ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
أقل من ثلاثة أشهر	٥،٥٢٨	٦،٩٣٥
أكثر من ثلاثة أشهر وأقل من سنة	—	—
	٥،٥٢٨	٦،٩٣٥

٣،١٣ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتمثلة في أن تؤدي التغيرات في أسعار السوق مثل صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم إلى التأثير على فائض هيئة التنظيم أو قيمة ما تحتفظ به من أدوات مالية.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلّب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتم القيام بالنشاط الرئيسي لهيئة التنظيم بالدولار الأمريكي والريال القطري. حيث أن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي تعتبر مخاطر العملات الأجنبية في أدنى حدودها.

١٣. إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣،١٣ مخاطر السوق (تابع)

مخاطر معدلات الفائدة

تتعرض هيئة التنظيم إلى مخاطر صرف العملات الأجنبية على موجوداتها التي تحتسب عنها فوائد (الودائع البنكية). إنّ بيان الأنشطة وحقوق الملكية غير حساس لأثر التغير المحتمل المعقول في معدلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث أن هيئة التنظيم لا تحتفظ بموجودات مالية ومطلوبات مالية ذات معدلات فائدة متغيرة في تاريخ التقرير.

مخاطر سعر السهم

لا تتعرض هيئة التنظيم إلى مخاطر سعر السهم حيث أنها لا تحتفظ باستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

٤،١٣ تحديد القيم العادلة

تقوم الإدارة بتقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التقرير تعتبر قيمة تقريبية معقولة لقيمتها العادلة.

١٤. التقديرات والأحكام الهامة

تشتمل الأحكام التي تقوم بها الإدارة عند تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتي لها أثر هام على البيانات المالية والتقديرات التي تؤثر بصورة هامة على الأحكام الجوهرية خلال السنة على ما يلي بصورة رئيسية:

١٤. التقديرات والأحكام الهامة (تابع)

خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة

يتم إجراء تقدير للمبلغ القابل للتحصيل من الذمم المدينة عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبالغ بالكامل. بالنسبة للمبالغ الهامة بصفة فردية يتم إجراء هذا التقدير على أساس فردي. بالنسبة للمبالغ غير الهامة بصفة فردية ولكن تجاوزت موعد استحقاقها، يتم إجراء التقدير بصورة جماعية ويحتسب لها مخصص بناء على طول الفترة الزمنية التي ظلت فيها متجاوزة لموعد استحقاقها على أساس معدلات الاسترداد التاريخية.

في تاريخ التقرير بلغ إجمالي الرسوم المستحقة القبض ١٤ ألف دولار أمريكي (٥٤ ألف دولار أمريكي لسنة ٢٠٠٩). يتم إدراج أي فرق بين المبالغ التي يتم تحصيلها بالفعل مستقبلاً والمبالغ المتوقعة في بيان الأنشطة.

الأعمار الإنتاجية للأثاث والمعدات

تحدد إدارة هيئة التنظيم الأعمار الإنتاجية المقدرة لموجوداتها القابلة للإهلاك بغرض احتساب الإهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات والبلى والتقادم الفعلي والتقادم الفني والتجاري.

١٥. أرقام المقارنة

تمت إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع طريقة العرض المتبعة في البيانات المالية للسنة الحالية. ليس لإعادة التبويب المذكور أثر جوهري على صافي الموجودات أو صافي ربح السنة الماضية.

الفرد المعتمد

هو الفرد الذين توافق هيئة التنظيم على اعتماده لتأدية وظيفة قيد الضبط أو أكثر.

الشركة المخوّلة

هي الشركة التي تم تخويلها لمزاولة نشاط منظم أو أكثر في مركز قطر للمال أو من خلاله.

وظيفة قيد الضبط

هي الوظيفة التي يجوز أداؤها من قبل فرد معتمد بموجب المادة (٤١) من أنظمة وقواعد الخدمات المالية، المنشأة بموجب نفس المادة.

الشركة

هي شخص معنوي (سواء كان مؤسساً في مركز قطر للمال أو خارجه)، أو شركة محدودة متحدة (سواء كانت مؤسسة في مركز قطر للمال أو خارجه)، أو شركة توصية بسيطة.

الشركة المرخصة

هي الشركة التي منحت ترخيصاً بالقيام بنشاط مسموح به أو أكثر في مركز قطر للمال أو من خلاله.

النشاط المسموح به

ينص قانون مركز قطر للمال (جدول ٣) على عدد من الأنشطة المسموح مزاولتها في مركز قطر للمال أو من خلاله. ويتعين على الشركة التي تنفذ نشاطاً مسموحاً به في مركز قطر للمال أو من خلاله أن تحمل ترخيصاً من هيئة مركز قطر للمال. كما أن بعض الأنشطة المسموح بها هي أيضاً أنشطة منظمة. ويتعين على الشركة التي تزاول الأنشطة المنظمة من مركز قطر للمال أو من خلاله أن تحمل تخويلاً بذلك من هيئة التنظيم (بالإضافة إلى الترخيص) وتكون هذه الأنشطة خاضعة لأنظمة هيئة التنظيم.

مركز قطر للمال

تم تأسيس مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات لإنشاء أعمال لها في مركز قطر للمال ولتشجيع مشاركتها في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر والمنطقة. وتم تنظيم وتشغيل الأنظمة والبيئة التجارية والتنظيمية لمركز قطر للمال من خلال هيئات مستقلة عن بعضها البعض وعن الأنظمة القطرية وهي التالية:

- هيئة مركز قطر للمال ("الهيئة")، وهي تدير العمليات التجارية لمركز قطر للمال. وتتولى الهيئة الإشراف على مكتب تسجيل الشركات الذي يؤسس الشركات المحدودة المسؤولية والشركات المحدودة المتحدة في مركز قطر للمال، ويسجل فروع الشركات التي تعمل في المركز؛
- هيئة التنظيم وهي تقوم بتخويل وتنظيم الأعمال المصرفية والمالية والتأمينية التي تتم مزاولتها في مركز قطر للمال أو من خلاله وتشرف على هذه الأعمال. وتؤدي هيئة التنظيم وظائف أخرى أيضاً (وبخاصة تلك المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)؛
- المحكمة التنظيمية، وهي تستمع إلى دعاوى الاستئناف ضد القرارات الصادرة عن هيئة التنظيم؛
- المحكمة المدنية والتجارية، وهي تختص بتحديد الخلافات المرتبطة بالأنشطة التي تتم مزاولتها في مركز قطر للمال أو من خلاله، أو بالأحداث التي تحصل في مركز قطر للمال.

الأنشطة المنظمة

الأنشطة المنظمة هي تلك الخاضعة للتخويل والتنظيم من قبل هيئة التنظيم، وأبرز الأنشطة المنظمة هي الخدمات المالية والمصرفية وأعمال التأمين.

الملحق ١ - الشركات المرخصة العاملة في مركز قطر للمال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

الرقم	اسم الشركة	الوضع القانوني	تاريخ الترخيص	النشاط المسموح به
٠٠٠٣	Arab Jordan Investment Bank (Qatar) LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٥/١٢/٠٥	أنشطة منظمة
٠٠٠٤	Qatar Holding LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/٠٤/٠٤	الأعمال التجارية للشركة القابضة
٠٠٠٥	Credit Suisse (Qatar) LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/٠٣/٠١	أنشطة منظمة
٠٠٠٦	Arab Law Bureau LLP	شركة محدودة متحدة في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/٠٣/٢٠	خدمات مهنيّة (قانونية)
٠٠٠٨	AXA Investment Managers LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/٠٤/٢٣	أنشطة منظمة
٠٠١١	Global Investment House (Qatar) LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/٠٦/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠١٢	QREIC Sukuk LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/٠٧/١٠	أنشطة منظمة
٠٠١٣	PricewaterhouseCoopers - Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/٠٨/٢١	خدمات مهنية (تأمين، خدمات استشارية، ضرائب)
٠٠١٤	Eversheds LLP	فرع	٢٠٠٦/٠٨/٢٤	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠١٥	Eversheds Legal Services (Qatar) LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/٠٨/٢٤	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠١٦	Lalive in Qatar LLP	شركة محدودة متحدة في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/٠٨/٣١	خدمات مهنية (قانونية)

الرقم	اسم الشركة	الوضع القانوني	تاريخ الترخيص	النشاط المسموح به
٠٠٠١٧	Bell Pottinger Communications Ltd.	فرع	٢٠٠٦/٠٨/٣١	خدمات مهنية (علاقات عامة)
٠٠٠١٨	Barclays Bank PLC	فرع	٢٠٠٦/٠٩/١٠	أنشطة منظمة
٠٠٠١٩	Morgan Stanley & Co. International PLC	فرع	٢٠٠٦/٠٩/١٢	أنشطة منظمة
٠٠٠٢٣	International Legal Consultants LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/١١/١٣	خدمات مهنية (قانونية، شركات، إدارة الصناديق الاستئمانية)
٠٠٠٢٤	AXA Insurance (Gulf) BSC	فرع	٢٠٠٦/١١/١٩	أنشطة منظّمة وخدمات مهنية
٠٠٠٢٥	Region Holdings LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/١٢/١١	خدمات مهنية (استشارات استراتيجية)
٠٠٠٢٦	EMIRATES NBD PJSC	فرع	٢٠٠٦/١٢/١٢	أنشطة منظّمة
٠٠٠٢٧	Bank Audi LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/١٢/٢١	أنشطة منظمة
٠٠٠٢٨	Alpen Capital Investment Bank (Qatar) LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/١٢/٢١	أنشطة منظمة
٠٠٠٢٩	Clyde & Co. LLP	فرع	٢٠٠٦/١٢/٢٧	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٣٠	International Mercantile Exchange Holdings LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/١٢/٢٧	الأعمال التجارية الخاصّة بالشركة القابضة
٠٠٠٣٢	Deutsche Bank AG Doha (QFC) Branch	فرع	٢٠٠٦/١٢/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٣٣	Badri and Salim El Meouchi LLP	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٦/١٢/٢٨	خدمات مهنية (قانونية)

الرقم	اسم الشركة	الوضع القانوني	تاريخ الترخيص	النشاط المسموح به
٠٠٠٣٤	QIC International LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٢/١٢	أنشطة منظمة
٠٠٠٣٥	CHARTIS MEMSA Insurance Company Ltd.	فرع	٢٠٠٧/٠٢/١٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٣٦	American Life Insurance Company ("ALICO")	فرع	٢٠٠٧/٠٢/٢٦	أنشطة منظمة
٠٠٠٣٧	Qtel International Investments LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٣/٠١	الأعمال التجارية الخاصة بالشركة القابضة
٠٠٠٣٨	Sayel M. Daher Law Offices LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٣/١١	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٣٩	Morison Menon Chartered Accountants LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٣/١٨	خدمات مهنية (تأمين، خدمات استشارية، ضرائب)
٠٠٠٤١	ICICI Bank Ltd.	فرع	٢٠٠٧/٠٣/٢١	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٣	Citibank, NA	فرع	٢٠٠٧/٠٣/٣١	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٤	Crédit Agricole Suisse (Qatar) LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٣/٣١	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٥	Al Rayan Investment LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٤/٠٣	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٦	The Royal Bank of Scotland PLC	فرع	٢٠٠٧/٠٤/٠٤	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٧	WongPartnership LLP	فرع	٢٠٠٧/٠٤/٢٢	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٤٨	QINVEST LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٤/٣٠	أنشطة منظمة

الملحق ١ - الشركات المرخصة العاملة في مركز قطر للمال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

الرقم	اسم الشركة	الوضع القانوني	تاريخ الترخيص	النشاط المسموح به
٠٠٠٥٠	Accenture Middle East BV	فرع	٢٠٠٧/٠٥/٢٠	خدمات مهنية (استشارات، تلزيم العمليات التجارية)
٠٠٠٥١	KPMG LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٥/٢٤	خدمات مهنية (التدقيق في الحسابات، ضرائب، استشارات)
٠٠٠٥٢	BMI BANK B.S.C (c)	فرع	٢٠٠٧/٠٦/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٥٣	Goldman Sachs International	فرع	٢٠٠٧/٠٧/٠٩	أنشطة منظمة
٠٠٠٥٤	Doha Bank Assurance Company LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٧/١٦	أنشطة منظمة
٠٠٠٥٦	GlobeMed Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٨/٠٨	خدمات مهنية (إدارة التأمين وإعادة التأمين لدى الطرف الثالث)
٠٠٠٥٧	Nasco Karaoglan Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٨/٠٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٥٨	Rödl Consulting Middle East LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٨/٠٩	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٦٠	Qtel International LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/٠٨/٢٨	مقر الشركة الرئيسي والمكاتب الإداري
٠٠٠٦٤	SNR Denton & Co	فرع	٢٠٠٧/١٠/٠٩	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٦٦	Industrial and Commercial Bank of China Ltd.	فرع	٢٠٠٨/٠١/٣١	أنشطة منظمة
٠٠٠٦٧	Zurich International Life Ltd.	فرع	٢٠٠٧/١١/٠٨	أنشطة منظمة

الرقم	اسم الشركة	الوضع القانوني	تاريخ الترخيص	النشاط المسموح به
٠٠٠٦٩	EFG-Hermes Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٧/١٢/١٣	أنشطة منظمة
٠٠٠٧٢	Bank Sarasin-Alpen Qatar) LLC)	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٢/١٧	أنشطة منظمة
٠٠٠٧٣	Sumitomo Mitsui Banking Corporation	فرع	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٧٤	McNair Chambers LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٧٥	Union National Bank	فرع	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٧٦	Reed Personnel Services Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٣/١٣	خدمات مهنية (توظيف)
٠٠٠٧٧	DLA Piper Middle East LLP	فرع	٢٠٠٨/٠٣/٣١	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٧٨	CCL Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٣/٣١	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٧٩	BLOM Bank Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٤/٠٧	أنشطة منظمة
٠٠٠٨٠	Cunningham Lindsey Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٥/١٩	خدمات مهنية (تعديل الخسارة)
٠٠٠٨١	Samba Financial Group	فرع	٢٠٠٨/٠٥/٢٥	أنشطة منظمة
٠٠٠٨٢	Beltone Financial Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٥/٢٨	أنشطة منظمة

الملحق ١ - الشركات المرخصة العاملة في مركز قطر للمال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

الرقم	اسم الشركة	الوضع القانوني	تاريخ الترخيص	النشاط المسموح به
٠٠٠٨٣	Allied Advisors LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٦/١٨	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٨٤	Coutts & Co.	فرع	٢٠٠٨/٠٦/١٩	أنشطة منظمة
٠٠٠٨٥	Marsh Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٦/٣٠	أنشطة منظمة وخدمات مهنية
٠٠٠٨٦	Aon Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٧/٢٢	أنشطة منظمة وخدمات مهنية
٠٠٠٨٧	UBS AG	فرع	٢٠٠٨/٠٧/٢٣	أنشطة منظمة
٠٠٠٨٨	State Street Middle East North Africa LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٧/٢٩	أنشطة منظمة
٠٠٠٨٩	Latham & Watkins LLP	فرع	٢٠٠٨/٠٨/١٨	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٩٠	Religare Capital Markets PLC	فرع	٢٠٠٨/٠٨/٣١	أنشطة منظمة
٠٠٠٩١	Qatar First Investment Bank LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٩/٠٤	أنشطة منظمة
٠٠٠٩٢	Al Tamimi & Company International Ltd.	فرع	٢٠٠٨/٠٩/١٠	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٩٣	Marsh Brokers Ltd.	فرع	٢٠٠٨/٠٩/١٤	أنشطة منظمة
٠٠٠٩٤	McKinsey & Company, Inc. Qatar	فرع	٢٠٠٨/٠٩/١٨	خدمات مهنية (استشارات ادارية)

الملحق ١ - الشركات المرخصة العاملة في مركز قطر للمال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

الرقم	اسم الشركة	الوضع القانوني	تاريخ الترخيص	النشاط المسموح به
٠٠٠٩٥	Citigate Dewe Rogerson Ltd.	فرع	٢٠٠٨/٠٩/٢٣	خدمات مهنية (العلاقات العامة)
٠٠٠٩٦	QNB Capital LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/٠٩/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٩٧	Qatar Insurance Services LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٨/١١/٢٤	الخدمات المهنية (استشارات)
٠٠٠٩٨	First Gulf Bank - QFC Branch	فرع	٢٠٠٨/١١/٢٤	أنشطة منظمة
٠٠٠٩٩	Nexus Financial Services WLL	فرع	٢٠٠٨/١١/٣٠	أنشطة منظمة
٠٠١٠١	Mitsui Sumitomo Insurance Company (Europe) Ltd.	فرع	٢٠٠٨/١٢/١٧	أنشطة منظمة وخدمات مهنية
٠٠١٠٢	Dewey & LeBoeuf LLP	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٩/٠١/١٣	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠١٠٣	The Bank of Tokyo-Mitsubishi UFJ Ltd.	فرع	٢٠٠٩/٠١/١٥	أنشطة منظمة
٠٠١٠٤	Moore Stephens Services (Qatar) LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٩/٠٤/٠٥	خدمات مهنية (محاسبة)
٠٠١٠٥	Bloomberg L.P. – QFC Branch	فرع	٢٠٠٩/٠٤/٣٠	خدمات مهنية (الوسائط المتعددة)
٠٠١٠٦	Nomura International PLC, Qatar Financial Centre Branch	فرع	٢٠٠٩/٠٥/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠١٠٧	QInvest Partners LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٩/٠٦/١٤	تشغيل وإدارة الصناديق الاستئمانية

الملحق ١ - الشركات المرخصة العاملة في مركز قطر للمال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

الرقم	اسم الشركة	الوضع القانوني	تاريخ الترخيص	النشاط المسموح به
٠٠١٠٨	White & Case LLP	فرع	٢٠٠٩/٠٧/٠٩	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠١٠٩	International Financial Services (Qatar) LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٩/٠٧/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠١١٠	Allianz Takaful – QFC Branch	فرع	٢٠٠٩/٠٨/٠٩	أنشطة منظمة
٠٠١١١	Pacific Star Doha LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٩/٠٨/٢٧	أنشطة منظمة
٠٠١١٢	T'azur Company B.S.C.(c) – QFC Branch	فرع	٢٠٠٩/٠٩/١٧	أنشطة منظمة
٠٠١١٣	Guardian Wealth Management Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٩/١٠/٢٠	أنشطة منظمة
٠٠١١٤	SEIB Insurance and Reinsurance Company LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٩/١٠/٢١	أنشطة منظمة
٠٠١١٥	Chedid and Associates Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٩/١٠/٢١	أنشطة منظمة
٠٠١١٦	Rothschild (Qatar) LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٩/١١/١٨	أنشطة منظمة
٠٠١١٧	Q-Re LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠٠٩/١٢/٠٦	أنشطة منظمة

الرقم	اسم الشركة	الوضع القانوني	تاريخ الترخيص	النشاط المسموح به
٠٠١١٨	NYSE Qatar LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠١٠/٠٢/٠٤	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠١١٩	Booz & Company (Qatar) LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠١٠/٠٢/٠٧	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠١٢٠	Allen & Overy LLP - QFC Branch	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠١٠/٠٢/٠٩	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠١٢١	Kane LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠١٠/٠٨/٢٥	أنشطة منظمة وخدمات مهنية
٠٠١٢٢	Matrix ME Alignment Fund Management LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠١٠/١٠/١٨	أنشطة منظمة
٠٠١٢٣	Thomson Reuters (Markets) Middle East Ltd. - Qatar Financial Centre Branch	فرع	٢٠١٠/١١/٠٢	أنشطة منظمة (الوسائط المتعددة)
٠٠١٢٤	Qatar Finance and Business Academy LLC	شركة محدودة المسؤولية في مركز قطر للمال	٢٠١٠/١١/٠٤	أعمال وعلوم مهنية
٠٠١٢٥	Michael Page International (UAE) Ltd. - QFC Branch	فرع	٢٠١٠/١١/٢٨	(خدمات استشارية وتوظيف)
٠٠١٢٦	QInvest Capital LP	شركة التوصية البسيطة	٢٠١٠/١٢/٢٣	تشغيل وإدارة الصناديق

الشركات المرخصة

عدد الشركات المرخصة بنهاية العام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المنظمة	١٧	٣٨	٥٧	٦٤	٥٩
غير المنظمة	١٦	٣٠	٤٢	٤٧	٤٥
المجموع	٣٣	٦٨	٩٩	١١١	١٠٤

- على الرغم من وجود اهتمام متزايد من عدد من الشركات في العام **٢٠١٠**، أبدت هذه الشركات درجة كبيرة من الحذر قبل الالتزام النهائي.
- انسحب عدد من الشركات من السجل بعدما تأثرت هذه الشركات بالأزمة المالية العالمية.
- إلا أنه في نهاية العام **٢٠١٠**، تبلور عدد من الطروحات الجديدة وتلك المطروحة سابقاً، وبالتالي تم التقدم بعدد كبير من الطلبات بلغ **٢٧** طلباً.
- الرخص الملحوظة خلال العام **٢٠١٠**:
  - تخويل أول شركة في مركز قطر للمال لإدارة شركات التأمين التابعة الخاصة
  - تخويل أول شركة لإدارة الأصول مع التركيز على صناديق الملكية

الأفراد المعتمدون في الوظائف قيد الضبط

عدد الأفراد المعتمدين بنهاية العام	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المجموع	١٠٣	٣١٢	٤٦٠	٥٢١	٥٠١

التأسيس	تأسست هيئة تنظيم مركز قطر للمال بموجب المادة (٨) من القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ الصادر في دولة قطر. وقد تم تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ الصادر في دولة قطر
الحوكمة	❁ يتولّى مجلس وزراء دولة قطر تعيين مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ❁ يرفع مجلس إدارة هيئة التنظيم التقارير مباشرةً إلى مجلس الوزراء ❁ يضم مجلس إدارة هيئة التنظيم أعضاء يتمتّعون بخلفية تنظيمية قوية من مختلف أنحاء العالم
الوظائف التنظيمية	❁ تخويل وتنظيم الشركات والأفراد التي تزاول أعمالها في مركز قطر للمال أو من خلاله
الشركات المخولة	❁ بلغ مجموع الشركات في مركز قطر للمال، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ، عدد ١٠٤ شركات (مقابل ١١١ شركة عام ٢٠٠٩) منها: - ٥٩ شركة تزاول الأنشطة المنظمة (مقابل ٦٤ شركة عام ٢٠٠٩) - ٤٥ شركة تزاول الأنشطة غير المنظمة (مقابل ٤٥ شركة عام ٢٠٠٩)
الأفراد المعتمدون	❁ بلغ مجموع الأفراد المعتمدين، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ، عدد ٥٠١ فرد معتمد (مقابل ٥٢١ فرداً عام ٢٠٠٩)
تطوير السياسات	النتائج الأساسية لعام ٢٠١٠: ❁ الأوراق التشاورية: ٨ ❁ التعديلات على القواعد: ٧ ❁ التعديلات على القواعد الرئيسية: قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ❁ الطروحات لوضع أنظمة جديدة بالنسبة إلى شركات التأمين التابعة الخاصة، ووساطة التأمين، وصناديق الاستثمار الجماعي

التنفيذ	❁ إدارة كل التحقيقات المتعلقة بخروقات محتملة للقواعد والأنظمة والتدابير التنفيذية المرتبطة بها. وقد تم اتخاذ تدبيرين مهمين في العام **٢٠١٠**	
العلاقات الدولية	❁ سبق التوقيع على مذكرات التفاهم وغيرها من الترتيبات مع **١٩** هيئة تنظيمية دولية، وقد تم التوقيع على اثنين منها في العام **٢٠١٠** ❁ تم تنظيم وترؤس الطاولة المستديرة حول "التنظيم المالي الفعال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" لفريق عمل أسواق رأس المال لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ديسمبر **٢٠١٠**	
الموارد البشرية	عدد الموظفين - الأجانب - القطريين	**١٠٦** (مقابل **٨٩** في العام **٢٠٠٩**) **٩٠** (مقابل **٨٣** في العام **٢٠٠٩**) **١٦** (مقابل **٦** في العام **٢٠٠٩**)
الدوائر والأقسام	❁ دائرة التخويل والإشراف ❁ دائرة السياسة والتنفيذ وإدارة المخاطر ❁ المستشار العام ❁ العمليات (تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الاتصالات المؤسسية، الخدمات المؤسسية) ❁ الشؤون المالية ❁ التدقيق الداخلي	

للإتصال بهيئة تنظيم مركز قطر للمال:

الطابق ١٤، برج مركز قطر للمال،
ص.ب. ٢٢٩٨٩، الدوحة، قطر

الهاتف: ٦٨٨٨ ٤٤٩٥ ٩٧٤+
فاكس: ٦٨٦٨ ٤٤٩٥ ٩٧٤+
البريد الإلكتروني: info@qfcra.com
الموقع الإلكتروني: www.qfcra.com

★

هذا التقرير السنوي خالٍ من الكربون

وهذا التقرير من إنتاج سمارت ميديا، وقد تم تخفيض الغازات الحابسة للحرارة الناتجة عن الكتابة والتصميم والتصوير والإنتاج والإدارة والورق والطباعة المتصلة بالتقرير، وذلك باستخدام مكافئات كربون متحقق منها.

SMART MEDIA
The ANNUAL REPORT Company
www.smart.lk

PARTNER Carbonfree Carbonfund.org
www.carbonfund.org

إنتاج سمارت ميديا ★ www.smart.lk

هيئة تنظيم
مركز قطر للمال